العـدد (٢٢)، نوفمبر ٢٠٢٣، ص ٥٧ – ص ١١٢

قياس التغيُّر الاجتماعي باستخدام نقطة الصِّفْر

(دراسة في مناهج البحث الاجتماعي)

اعداد

نيرمين بنت فيصل القحطاني

باحثة دكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع ، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

الأستاذ الدكتور

محمد بن إبراهيم السيف

ستاذ علم الاجتماع بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم

قياس التغيُّر الاجتماعي باستخدام نقطة الصِّفْر (دراسة في مناهج البحث الاجتماعي)

نيرمين بنت فيصل القحطاني
الأستاذ الدكتور
محمد بن إبراهيم السيف

ملخـــــص

هدفت الدراسة إلى تحديد الشروط العلمية المطلوبة عند عمل الدراسات المقارنة باستخدام نقطة الصِّفْر، وتحديد الضوابط المنهجية في البحث الكمي عند توظيف النظرية الاجتماعية في علم الاجتماع، وقياس التغير الاجتماعي في المنهج المقارن باستخدام نقطة الصِّفْر. بالإضافة إلى تحديد الضوابط المنهجية في المنهج المقارن عند قياس التغيُّر الاجتماعي في البحث النوعي باستخدام نقطة الصِّفْر. ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي، واستخدمت دليل اختبار جودة البحث التقييمي كأداة بحث بين فترتين متعارضتين وغير متماثلتين عاشها المجتمع باستخدام نقطة الصِّفْر.

بناءً على هذه الإجراءات توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أن الشروط العلمية المطلوبة عند عمل الدراسات المقارنة باستخدام نقطة الصِّفْر من خلال الضبط المنهجي عند مقارنة العوامل المؤثرة بالظاهرة؛ تكون من خلال التعمُّق في تفسير العوامل القائمة في البيئة الاجتماعية؛ والضبط المنهجي للتوسع في نطاق المقارنة وهو الوصف التتبعي للظاهرة؛ والضبط المنهجي للتغيُّر في المركز والمكانة، وهو تغيُّر وضع الفرد في المجتمع؛ والضبط المنهجي للخصائص الاجتماعية، ويقصد به: البحث عن القواعد العامة للظاهرة؛ والضبط المنهجي لربط الظاهرة بالإطار الثقافي، وهو ربط السلوك الاجتماعي بالإطار الثقافي الذي يحيط به؛ والضبط المنهجي لمقارنة الظاهرة بالأبنية المتماثلة، ويعني ذلك المقارنة بين ظواهر أو نُظُم تنتمي إلى نفس النمط الاجتماعي؛ والضبط المنهجي عند تحديد مشاهدات المقارنة، ويعني تصنيف الحقائق التي تجري مقارنتها تصنيفًا دقيقًا في نَسَق تصنيفي، له طبيعته المنظمة. كما توصلت الدراسة إلى الضوابط المنهجية في البحث الكمي عند توظيف النظرية في علم الاجتماع وقياس التغير الاجتماعي في المنهج المقارن عند استخدام نقطة الصِّفْر من خلال الضبط المنهجي عند استخدام الفروض؛ والضبط المنهجي عند استخدام العامل التحليلي الاستكشافي؛ والضبط المنهجي عند استخدام العامل التحليلي التوكيدي. أخيرًا، هناك ضوابط المنهجية في البحث الكيفي عند قياس التغير الاجتماعي في المنهج المقارن باستخدام نقطة الصِّفْر، تكون من خلال

الضبط المنهجي عند استخدام تحليل المحتوى، والضبط المنهجي عند تصميم أداة البحث، والضبط المنهجي عند القياس الإحصائي.

هذا، وقد خَلُصَتْ الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لتحديد الشروط العلمية المطلوبة عند إجراء المقارنة باستخدام نقطة الصِّفْر، فضلًا عن تحديد الضوابط المنهجية في الدراسات المقارنة الكيفية والكمية؛ فالمنهج الاستنباطي يسعى إلى النقد البناء، وذلك بهدف تعريف الباحثين بالخطوات المنهجية الصحيحة عند إجراء الدراسات المقارنة، بما يحقِّق جودة الأبحاث، والتزامها بقواعد المنهج في علم الاجتماع، والتي تمنح ثقة بنتائج المقارنة. ووفقًا لما توصَّلت إليه الدراسة من نتائج، فإنها تُوصي الباحثين عند عمل المقارنة باستخدام نقطة الصِّفْر بأهمية الالتزام بالضوابط المنهجية، والاشتراطات العلمية المطلوبة عند عمل المقارنة في الدراسات الكيفية والدراسات الكمية.

Thesis Title: (The Measurement of Social Change Using the Zero Point.)

Abstract

The study aimed to determine the scientific conditions required when doing comparative studies using the zero point, to determine methodological controls in quantitative research on using social theory in sociology, and to measure social change in the comparative approach by using the zero point. In addition to identifying methodological controls in the comparative approach when measuring social change in qualitative research by using the zero point. To achieve this, the study used the deductive approach. It used the Guide of Testing the Evaluation Research Quality as a research tool between two conflicting and dissimilar periods through which the society lived by using the zero point.

The study reached the following results based on these procedures: The scientific conditions required when doing comparative studies by using the zero point through methodological control when comparing the factors influencing the phenomenon, through going deeper into the interpretation of the factors existing in the social environment, and methodological control to expand the scope of comparison, which is the sequential description of the phenomenon, and the methodological control of change in position and status, which is the change of the individual situation in the society, methodological control of social characteristics, which means searching on the public rules of the phenomenon, methodological control to link the phenomenon to the cultural framework, which is a link the social behavior with the cultural framework surrounding it, methodological control to compare the phenomenon with similar structures, which means the comparison between phenomena or systems belonging to the same social pattern, and methodological control when determining comparative observations, which means accurately classifying the facts which are being compared classification in a classification format with its organized nature. The study also reached the methodological controls in quantitative research when using the theory in sociology and the measurement of social change in the comparative approach when using the zero point through methodological control when using hypotheses, and methodological control when using exploratory factor analysis, and methodological control when using the confirmatory factor analysis. Finally, there are methodological controls in qualitative

research when measuring the social change in the comparative approach by using the zero point through methodological control when using content analysis, methodological control when designing the research tool, and methodological control when statistical measurement.

The study concluded with a group of recommendations to determine the scientific conditions required when conducting a comparison by using the zero point, as well as determining the methodological controls in qualitative and quantitative comparative studies. The deductive approach seeks constructive criticism to make researchers aware of the correct methodological steps when doing comparative studies to achieve the quality of researches, and to commit to the rules of the approach in sociology, which gives confidence in the comparison results. According to the results that the study reached, it recommends that researchers, when conducting a comparison by using the zero point, emphasize the importance of commitment to methodological controls and scientific requirements required when conducting comparisons in qualitative and quantitative studies.

المقدمة:

تُعد الأبحاث العلميَّة أحد أهمّ الإنجازات التي قام بها الإنسان تبعًا للتطوُّر العلمي والمعرفي الذي قدَّمَته هذه الأبحاث، والذي شمل جميع جوانب الحياة. كما أصبحت هذه الأبحاث أحد أهمّ معايير تطوُّر الدول وتقدُّمها المعرفي؛ لذلك فإن إعدادها يتطلَّب الكثير من الجهد والوقت والسير ضِمْن منهجية علمية واضحة. فالبحث العلمي ما هو إلا عملية البحث والتفتيش عن العلم والمعرفة بما يخصّ الكثير من الظواهر والقضايا التي تصادف الإنسان، والبحث عن المعرفة لم يَعُدْ عملية عشوائية يقوم بها الأفراد حسَب تصوراتهم واجتهاداتهم الشخصيَّة، وإنما أصبح خاضعًا لقواعد علمية منهجية تُجبر الباحث على استخدام أحد هذه المناهج العلمية المتعدِّدة، والتي يتم اختيارها تبعًا لموضوع البحث، وتَحكُمه أُسس موضوعية، منها ما يتعلَّق بالبحث ومنها ما يتناول الباحث.

فليس كلُّ عمل يُعَدُّ بحثًا علميًّا، وليس كلّ تقرير يُعَدُّ تقريرًا موضوعيًّا، وليس كلّ كاتب يُعَدُّ باحثًا؛ فالبحث العلمي يتطلَّب القيام بخطوات تنتهي بالنتائج دون تحيُّز أو محاباة، والنقل من المراجع والمصادر مع تغيير كلمات أو حذف عبارات يُعَدُّ سرقةً إذا لم يُنسب إلى صاحبه، وتزييفًا إذا نُسب بتغييره، ومضيعةً للوقت وهدرًا للجهد. وعند القيام ببحث علمي منهجي أيًّا كان نوعه نظريًّا أو علميًّا أعلى المراحل العلمية لا نهايتها (أبو سليمان، ١٤٠٠هـ،٣٤). ويعتبر البحث عن حلول للمشكلات التي تواجه الإنسان روح وقلب الحضارة والتطور، ويُمثِّل التفكير –وهو محاولة الوصول من المقدمات إلى النتائج– قمة النشاطات العقلية؛ فالمقدمات تُمثلها الملاحظات التي يقع عليها الحس البشري أو الأفكار التي يبدأ منها، والنتائج تتمثَّل بالأحكام التي يستطيع أن يستخلصها الإنسان من تلك الملاحظات أو تلك الأفكار (الزهيري، ٢٠١٧م،٥٥). إذًا، تحتل الأساليب المنهجية والعلمية مكانة مهمة لدى الباحثين في مختلف العلوم؛ لأنها تؤدي دورًا أساسيًّا في خدمة البحث العلمي، وخاصةً البحث في العلوم الاجتماعية؛ إذ تتوقف عليها دقة البحث العلمي ومصداقيته ونتائجه. فإذا اخترنا هدفًا معينًا فإننا سنختار المنهج المناسب لتحقيق هذا الهدف، وإذا اخترنا المنهج، بحثنا عن التقنيات أو الأدوات المناسبة له، فالمنهجية في أهم أبعادها هي عِلم قائم بذاته ذو أصول وقواعد، ولا غنى عنه، والذي يُميِّز البحث الأكاديمي هو اعتماده على مناهج البحث العلمي التي تتميز بالدقة والعقلانية والتنظيم المنطقي، والابتعاد عن العشوائية وغموض الهدف، ولكل علم مناهجه وتقنياته الخاصة به والمناسِبة لطبيعة أهدافه.

ومن أهم الموضوعات التي شغلت بال العديد من المفكرين منذ القدم حتى اليوم، وتناولته مختلف العلوم الاجتماعية، هو دراسة التغيُّر الاجتماعي، حيث تُعدُّ دراسة التغيُّر واحدة من الاهتمامات المعاصرة لعلم الاجتماع الحديث؛ إلَّا أن الفلاسفة والمفكرين الأوائل لم يغفلوا اهتمامهم بظواهر التغيُّر الاجتماعي، إذ لاحظوا التغيُّر الاجتماعي في حياة المجتمعات القديمة وفي المجتمعات التي عاشوها، وبنَوْا في ضوء تلك التغيُّرات الأفكار المختلفة؛ وقد ذكر القرآن الكريم كثيرًا من الآيات التي تشير إلى مفهوم التغيُّر، كل ذلك شكَّل التراث النظري والخلفية المعرفية التي استند إليها مفهوم التغيُّر الاجتماعي وموضوعه. وقد زاد الاهتمام بالتغيُّر الاجتماعي في الوقت الراهن أكثر من أيّ وقت مضى؛ وذلك بسبب حجم التغيُّرات الاجتماعية وسرعتها وآثارها التي عصفت بحياة كثير من الأفراد والجماعات والمجتمعات. فمثل أيّ مجتمع هُناك نقطة الصِّفْر، وهي النقطة التي يفترضها الباحث في بداية التغيُّر الاجتماعي في المجتمع المعنيّ، أي: هي التي تفصل بين مرحلة سابقة على التغيُّر ومرحلة التغير، ومنها أيضًا يبدأ قياس التغيُّرات الاجتماعية في المجتمعات التي خضعت لعوامل التغير؛ كاتصال المجتمعات البدائية بالثقافة الغربية في حركات الاستعمار الأوربي كما فعل: (جود فري ومونيكا ويلسون) (G. and M. Wilson) في دراستهما للمجتمعات البدائية في شرق إفريقيا (فؤاد إسماعيل، ١٩٨٣م،٤٢).

مشكلة الدراسة:

إن افتراض نقطة صفر للمقارنة بين فترة سابقة على التغيُّر وفترة التغيُّر في مجتمع معين تقتضي اتباع طرق منهجية مختلفة في الحالتين، ففي دراسة المجتمع في حالة الاستقرار– أي فيما قبل التغيُّر– يستخدم الباحث المدونات والوثائق التاريخية، ويعتمد على جوانب من "الفلوكلور" كالأدب الشعبي من قصص وأساطير وأمثال جارية، كما يعتمد على ذاكرة المسنين، وفي هذه الحالة تتجه الدراسة نحو ثقافة المجتمع منهجًا وموضوعًا استنادًا إلى أن الثقافة يمكن أن تعيش من خلال المصادر أجيالًا بعد الأجيال التي أنشأتها وصاغَتْها. أما في دراسة المجتمع في فترة التغيُّر، فيعتمد الباحث على الملاحظة والوقائع الإحصائية (فؤاد إسماعيل، ١٩٨٣م،٤٣).

ولكن هل هناك أساس تاريخي يستند إليه الباحث لتحديد نقطة الصِّفْر، أم أنها نقطة يفترضها الباحث بطريقة اعتبارية أكثر منها موضوعية؟ لقد رأت (لوسي مير) أن نقطة الصِّفْر هي تحوُّل تاريخي يتم تحديده من خلال دخول العوامل المؤثرة في المجتمع المعنيّ، وتبنَّاها آخرون، مثل **دوبب (Dube)** على هذا النحو المذكور، فأشار في الدراسة التي أجراها على قرية شاميريت (Shamiret) في الهند إلى اتخاذ عام (١٩٤٨م) كنقطة الصِّفْر؛ إذ قسمت البلاد إلى جزأين، هما: الهند، وباكستان؛ أي إن ذلك العام هو حدث تاريخي بدأت عنده التغيُّرات الاجتماعية (فؤاد إسماعيل،١٩٨٣، ٤٤). ونقطة الصِّفْر هي البداية الحقيقية للمجتمع السعودي، إذ طالت المجتمع بتغيرات جوهرية، وكانت الفترة المستقرة للمجتمع السعودي هي من توحيد المملكة عام ١٣٥١هـ إلى نقطة الصِّفْر ١٣٩٠هـ، والفترة المتغيرة من نقطة الصِّفْر ١٣٩٠هـ إلى هذه الفترة المعاصرة، وتعبر هذه الفترة عن إحداث تغيير مقصود في أنساق البناء الاجتماعي وثقافة المجتمع.

لذلك رأت (لوسي ماير) أن لدراسة أسباب التغيير في مجتمعٍ ما، يجب أن نُشخِّص فورًا نقطة بدئه؛ الأمر الذي نزع إليه بعض الباحثين الذين درسوا التغيُّر الاجتماعي بعد حدث تاريخي تعرضت له المجتمعات التقليدية بواسطة الاحتكاك بثقافات أرقى، أو عن طريق تنفيذ مشروعات اقتصادية وتعليمية واجتماعية، أو بإدخال إصلاحات إدارية تنظيمية، كما في المجتمعات القروية التي تتأثر بالمدينة والسلطات المركزية في العواصم، وهذا ما نراه في دراسات ردفيلد (R. Field)، ويانج (Yang) في قرى كوم المكسيكية (Chan–Kom)، وتايتو (Taitou) الصينية، أو في الدراسات العربية كما عند حامد عمار في دراسته للتغيُّر الاجتماعي في قرية سلوا بأسوان، أو عند عاطف غيث في دراسته للمجتمع القروي المتغير في قرى هلا، وقيطون، وكفر الشيخ (فؤاد إسماعيل، ١٩٨٣، ٤٦). ويُعَدّ إيميل دوركايم أبرز مَن أعطى خصائص مميزة لهاتين الفترتين على أساس تقسيم العمل؛ وذكر في مقدمة كتابه: "على الرغم من أن تقسيم العمل ليس حديث

المنشأ، فإن المجتمعات بدأت منذ نهاية القرن الماضي (الثامن عشر)، وذكر أن المجتمع عندما يعتمد على نفسه في الإنتاج، ويتشابه إنتاج الأفراد فيه؛ فإنه يقوم على التضامن الآلي، وهذا ما تتميز به المجتمعات التقليدية في الفترة المستقرة. أما عندما يعتمد المجتمع على المجتمعات الأخرى في الإنتاج ويتميَّز داخليًا بتقسيم العمل، فإنه يقوم على التضامن العضوي، وهذا ما يُظهر دائمًا الفترة المتغيرة عند انتقال المجتمعات من البساطة والتقليد إلى التحضُّر والتحديث (إميل دوركايم، ١٩٨٨م،٢٩).

وعلى أساس ما سبق تكون نقطة الصِّفْر هي التي تفصل بين فترتين متعارضتين وغير متماثلتين، بين مرحلة سابقة على التغيُّر ومرحلة التغير. ويُقصد بالفترة المستقرة المرحلة الزمنية التي عاشها المجتمع قبل نقطة الصِّفْر، أي قبل بداية عملية التغيُّر الاجتماعي، أما الفترة المتغيرة، فيُقصد بها المرحلة الزمنية التي عاشها المجتمع بعد نقطة الصِّفْر أثناء مرحلة التغيير الاجتماعي.

من هنا، فإنه من خلال الفترة المتغيرة ومقارنتها بالفترة المستقرة؛ تسعى الدراسة إلى تحديد الضوابط المنهجية عند المقارنة باستخدام نقطة الصِّفْر، وتحديد الضوابط المنهجية في البحث الكمي، والبحث الكيفي عند استخدام دراسات ميَّزَت نقطة الصِّفْر وفسَّرَت مفهومها.

أهمية الدراسة:

تكتسِب هذه الدراسة أهميتها مِن جملة أسبابٍ دعتْ إلى اختيار موضوعها؛ حيث تتشكّل أهمية الدراسة والحاجة إليها من الناحية النظرية والتطبيقية فيما يأتي:

أ- **الأهمية العلمية النظرية:**

تتجلى الأهمية العملية في هذه الدراسة في تسليط الضوء على التقصير الناجم من إهمال تخصُّص البحث الاجتماعي وطرقه وعملياته، من خلال تعريف الباحثين بالخطوات المنهجية الصحيحة عند إجراء الدراسات المقارنة، بما يحقق جودة الأبحاث، والتزامها بقواعد المنهج في علم الاجتماع، والتي تمنح ثقةً بنتائج المقارنة، حيث أن غالبية الكتابات في مناهج البحث نظرية وقليلة الجاذبية للدراسة، وهذا عامل رئيس من عوامل تخلُّف البحث الاجتماعي في العالم العربي؛ فاستمرار تلك الكتابات النظرية كمفردات بالجامعات دعمت التسطيح والشكلية في تدريس مناهج وطرق البحث الاجتماعي للطلاب المتخصِّصين في علم الاجتماع. **ويمكن تلخيص أهم الأبعاد العلمية للدراسة في الآتي:**

١. تسهم هذه الدراسة في تسليط الضوء على الضوابط المنهجية في الأبحاث الكمية عند استخدام المقارنة بنقطة الصفر ابتداءً من الاهتمام بصياغة الفرضيات التي يمكن اختبارها إحصائيًا – كميًا– للتأكد من صدقها وصحتها، وكذلك معرفة الفرق بين الفرضيات التي يمكن استخدامها في الدراسة، إضافة إلى معرفة أهم النماذج النظرية التي يمكن أن تفيد الباحثين في تفسير الظاهرة الاجتماعية تفسيرًا واضحًا ومقنعًا. واختيار أهم المقاييس الإحصائية التي تفسر مدى ملاءمة النظرية الاجتماعية لتفسير مشكلة البحث.

٢. تسهم هذه الدراسة في تسليط الضوء على الضوابط المنهجية في الأبحاث الكيفية عند استخدام المقارنة بنقطة الصفر وذلك بتوجيه الباحثين إلى استخدام منهجية تحليل المحتوى، وأداة تحليل المحتوى، والالتزام بضوابطهما المنهجية المطلوبة عند عمل المقارنة، وتعريف الباحثين الاجتماعين بالدلالة الاجتماعية، وكيف يمكن تصميمها إجرائيًا في الدراسات المقارنة.

ب– الأهمية التطبيقية:

أن ما ستسفر عنه هذه الدراسة من نتائج وتوصيات ستسعى إلى تزويد المراكز البحثية السعودية، والأقسام العلمية في الجامعات السعودية، ومقررات مناهج البحث في الجامعات السعودية، والباحثين في علم الاجتماع بالمهارات البحثية اللازمة، واعدادهم في مناهج البحث وأدواته، ومعرفة تقنيات البحث الاجتماعي. **ويمكن تلخيص أهم الأبعاد التطبيقية للدراسة في الآتي:**

١. تشجع الباحثين على تطوير مهاراتهم في مجال البحث الاجتماعي، وأدوات البحث الميداني وذلك بالربط بين النظرية والبحث الميداني، من خلال الدورات التطويرية، والمنافسات والمسابقات البحثية.

٢. الاستفادة من الكفاءات المعروفة في مناهج البحث الاجتماعي في تطوير الخطط الدراسية، والمقررات المطروحة واقتراح آلية تطبيقية لتدريس مقرر المناهج، بما يسهم في ضمان إنجاز البحث الميداني بمستوى عالٍ من الجودة، ومن مرحلة التفكير في وصف البحث إلى الإعداد، وذلك لإجراء البحث وجَمْع البيانات ثم تحليل البيانات.

٣. الدعوة إلى تدريس مقررات مناهج البحث في الجامعات السعودية بطريقة عملية تطبيقية، مع الاهتمام بالتعليم والتطبيق على الأدوات الكمية والأدوات الكيفية بنفس المستوى، وعدم تغليب جانب على آخر، كالاهتمام بأداة الاستبانة الكمية وإهمال أدوات المقابلة والملاحظة وغيرها من الأدوات الكيفية.

مفاهيم الدراسة:

"تُشكِّل المفاهيم إطارًا مرجعيًّا يُقوِّم عملية البحث الاجتماعي من بدايتها حتى نهايتها؛ فهي أدواتٌ منهجية تُحدِّد ما يريده الباحث من حيث أبعاد المفهوم، وحدوده، والبيانات المطلوب جمعها من الميدان" (سامية، ٢٠١٤م،١٦). ومن المفاهيم المهمة التي ينبغي تحديدها في هذه الدراسة لتسهيل تحقيق الأهداف والإجابة عن التساؤلات، ما يلي:

١) قياس التغيُّر الاجتماعي.

القياس: يُعرف القياس لغويًا بأنه: من قاسَ، بمعنى قَدَّرَ. مثل: قَاسَ الشيءَ بغيره أو على غيره، أي: قدَّره على مثاله. أيضًا يمكننا القول بأن القياس: هو التمثيل؛ بمعنى تمثيل الصفة المراد قياسها بصفة كمية أو نوعية، ومرتبط مفهوم القياس دائمًا بمفهوم التقويم والقياس عملية تسبق التقويم (القدسي، ٢٠١٨م،٤١).

فالقياس اصطلاحًا يُعرَّف بأنَّه: تقدير الأشياء والمستويات تقديرًا كميًّا وفق إطار معين من المقاييس المتدرجة، فالقياس يعطي قيمة رقمية، أي: أنه يعتمد على لغة الأرقام، وهذا هو المقصود بالتقدير الكمّي.

ويُعرَّف اجتماعيًّا بأنَّه: الطريقة الخاصة التي تستخدم في قياس العلاقات الاجتماعية داخل جماعة محدودة خلال فترة زمنية معينة، فالقياس له أهميته في ميادين مختلفة، وتستخدم فيه أدوات القياس الكمية في الحكم على مستوى التحصيل، والأداء العملي، والاتجاهات، ليهدف إلى الحصول على نتائج دقيقة يمكن البناء عليها عند اتخاذ أي قرارات (العتوم، ٢٠٢٠م،٦٧).

كما تُعرِّف دائرة المعارف البريطانية القياس بأنه: "مصطلح عام لمختلف العمليات التي ينصُّ عليها أيّ علم ويستعين بها في دارسة الظاهرة الواقعة في مجال اختصاصه، وهذا يؤكد وحدة المنهج العلمي باعتباره طريقة تفكير يُعتَمَد عليها في تحصيل المعرفة؛ ومِنْ ثَمَّ يكون المنهج العلمي والقياس ضرورة للبحث العلمي" (كوفيليه أرمان، ١٩٨٨م،٤٨).

التغير الاجتماعي:

يُعرَّف التغيُّر لغويًّا بأنَّه: "التبدُّل، التحوُّل". والتغير الاجتماعي اصطلاحًا: "مبدأ التعديل الاجتماعي الفوري الذي يتكيَّف من خلاله النظام الاجتماعي مع أيّ طارئ أو أيّ جديد" (معجم المعاني، د.ت).

وفي معجم العلوم الاجتماعية يُعرَّف التغير الاجتماعي بأنَّه: "أنواع التغيُّر التي تحدث تأثيرًا في النظام الاجتماعي؛ أيّ التي تؤثر في بناء المجتمع ووظائفه" (الخشاب، ١٩٦٥م،٦٩).

ويمكن توضيح الفرق بين التغيُّر والتغيير كما أوردته دراسة (العتيبي، ٢٠١٣م،٥٥)؛ إذ يمثل مصطلح التغيير في مدى تدخل الإنسان في عملية التغيير، فكلما تدخل الإنسان أطلق على العملية تغييرًا، وعادة يكون التغيير مخططًا، ويسعى إلى إقامة بناء اجتماعي جديد يقوم على تحديد نقطة الصِّفْر الانتقالية والمخططة والمبرمجة؛ لإحداث تغيرات بين مجتمعين أو فترتين زمانيتين.

كذلك يُعرَّف التغير الاجتماعي بأنّه: كل التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي في بناء المجتمع، ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة (غيث، ١٩٦٦م،١٥٧). كما يُعرَّف بأنه: هو كل تغيُّر يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية لفتره محددة من الزمن، وقد يكون التغير إيجابيًّا أي تقدمًا، وقد يكون سلبيًّا أيّ تخلُّفًا، وقد يكون سريعًا ومفاجئًا، أو بطيئًا وتدريجيًّا، بمعنى أنه ليس هناك اتجاه واحد أو نمط محدد للتغير الاجتماعي (بيه، ٢٠١٧ م،٩٩).

ويُعرِّف (صلاح العبد) التغير الاجتماعي بأنه ظاهرة طبيعية تخضع لها نواميس الكون وشؤون الحياة من خلال التفاعلات والعلاقات والتبادلات الاجتماعية المستمرة، والتي تُفضِي إلى تغيُّر دائم.

كما يُعرِّف (أحمد زكي بدوي) أنه كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي، سواء في بنائه أو وظائفه خلال فترة زمنية معينة، والتغير الاجتماعي على هذا النحو ينصب على تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع، أو في بنائه الطبقي، أو نظمه الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية، أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد، والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها (بدوي، ١٩٩٣ م،٢٢٨).

أيضًا يُعرَّف مفهوم التغيُّر الاجتماعي بأنه: الظاهرة الموجودة في كل المجتمعات، فقد عرَّفَه "جي روشي" بأنه: كُلّ تحوُّل في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن، ولا يكون مؤقتًا سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسار حياتها.

والتغير الاجتماعي كمفهوم متعارَف عليه في علم الاجتماع خصوصًا في الدراسة الديناميكية؛ يُعتبر سمة من السمات التي لازمت الإنسانية منذ فجر نشأتها حتى عصرنا الحاضر، لدرجة

أصبح معها التغيُّر لازمًا لبقاء الجنس البشري، وتفاعُل أنماط الحياة على اختلافها، لتُحقِّق لنا باستمرار أنماطًا وقيمًا اجتماعية جديدة.

والتغيُّر في أبسط صوره ينحصر في أن عددًا كبيرًا من الأشخاص يؤدون جهودًا تختلف عن تلك التي كان آباؤهم يؤدونها في وقت معين، وما هو في حدّ ذاته عملية مُكملة لواحدة أو أكثر من العمليات الاجتماعية السائدة في المجتمع (إسماعيل فؤاد، ١٩٨٣م،٦٩).

هذا، وتقصد الباحثة بقياس التغير الاجتماعي باستخدام نقطة الصِّفْر في الدراسة إجرائيًا، بأن مفهوم القياس هو: الضوابط المنهجية والعلمية والاشتراطات المطلوبة عند تصميم أدوات البحث الكمية والكيفية لتمنح الصدق والثقة بنتائج البحث الميداني. أما مفهوم التغيُّر الاجتماعي إجرائيًّا فتقصد الدراسة به: الفترة الزمنية التي عاشها مجتمعان مختلفان، أو جيلان متتاليان.

٢) نقطة الصِّفْر:

تُعرف نقطة الصِّفْر لغويًا بأنها: بداية الانطلاق، نقطة الانطلاق. وتعرف نقطة الصِّفْر اصطلاحًا: بأنها الزمن الذي يدرك اعتباره كنقطة واحدة مع اختلاف الامتداد الزمني بين بدايته ونهايته، كاستخدام مجموعات كبيرة من الأفراد او الأحداث التاريخية والنظر إليها عند نقطة زمنية بعينها. ويمكننا تعريف نقطة الصِّفْر بأنها: الانطلاقة الاعتباطية لقياس المتغيرات، مثل: المسافة، والوقت، والكميات الأخرى (علي، ٢٠٢١م).

وقد كانت نقطة الصِّفْر عند (محمد، ٢٠٢٣م) هي البدء في مرحلة جديدة من البناء والتأهيل للتغير لتلك المجتمعات، واستخدام تلك الفترة كفرصة إلى التغير إيجابي كان أم سلبي. وعرفت نقطة الصِّفْر أيضًا بأنها انتقال المجتمع نحو المساهمة الفعالة في تحسين جودة الحياة او إعادة إحياء تراث ثقافي.

تُعرف نقطة الصِّفْر في علم الاجتماع بأنها: النقطة التي يفترضها الباحث في بداية التغيُّر الاجتماعي في المجتمع المعنيّ، أي: هي التي تفصل بين مرحلة سابقة على التغيُّر ومرحلة التغيُّر، ومنها أيضًا يبدأ قياس التغيُّرات الاجتماعية في المجتمعات التي خضعت لعوامل الغير، فإن نقطة الصِّفْر لا يمكن إلا أن تكون بداية اعتبارية حدّدت بطريقة ذاتية بوصفها علامة مميزة على طريق التطوُّر الاجتماعي في مجتمعٍ ما (السيف، ٢٠١٠م،٣٤).

هذا، وتقصد الباحثة بمفهوم نقطة الصِّفْر من الناحية الإجرائية بأنه: الحدث السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي، ويفصل بين فترتين مختلفتين بالبناء الاجتماعي والثقافي، فترة قبل نقطة الصِّفْر (قبل الحدث)، وتُسمَّى الفترة المستقرة، وفترة بعد نقطة الصِّفْر (بعد الحدث)،

وتُسمَّى الفترة المتغيِّرة، ويستخدم الباحث فيها المنهج المقارن –الدراسات المقارنة– وهي: البحوث، والدراسات الميدانية التي تُحدِّد مستوى التغيُّر الاجتماعي أو الثقافي في علم الاجتماع؛ ومجال المقارنة، هو:

أ. بين فترتين عاشهما المجتمع.

ب. أو بين جيلَيْن.

ت. أو قبل حدوث متغيِّر مستقل وبعده.

أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة تحقيق الأهداف الآتية:

١. تحديد الشروط العلمية المطلوبة عند عمل الدراسات المقارنة باستخدام نقطة الصِّفْر.

٢. تحديد الضوابط المنهجية في البحث الكمي عند توظيف النظرية الاجتماعية في علم الاجتماع، وقياس التغير الاجتماعي في المنهج المقارن باستخدام نقطة الصِّفْر.

٣. تحديد الضوابط المنهجية في المنهج المقارن عند قياس التغيُّر الاجتماعي في البحث النوعي باستخدام نقطة الصِّفْر.

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة تحقيق الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ما الشروط العلمية المطلوبة عند عمل الدراسات المقارنة باستخدام نقطة الصِّفْر، خاصةً فيما يتعلَّق بالخصائص الاجتماعية، والعوامل المؤثرة في الظاهرة، والتوسُّع في نطاق المقارنة، والتغيُّر في المركزية والمكانة الاجتماعية، ورَبْط الظاهرة بالإطار الثقافي، والمقارنة بين الظواهر ذات الأبنية المتماثلة، ودليل يُوجِّه لمشاهدات المقارنة بشكل محدود؟

٢. ما الضوابط المنهجية في البحث الكمي عند توظيف النظرية الاجتماعية في علم الاجتماع وقياس التغير الاجتماعي في المنهج المقارن باستخدام نقطة الصِّفْر، خاصةً ما يتعلق باستكشاف المتغيرات من أجل بناء نظرية اجتماعية، أو قياس حجم تفسير النظرية الاجتماعية؟

٣. ما الضوابط المنهجية في البحث النوعي عند استخدام نقطة الصِّفْر، خاصةً ما يتعلق بتصميم الأدوات، وتحليل المحتوى، والقياس الإحصائي؟

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية :

أ- الدارسات المحلية في المجتمع السعودي:

- **دراسة محمد إبراهيم السيف (١٩٩١م): دراسة في البناء الاجتماعي:**

حدَّدت الدراسة نقطة الصِّفْر في فترتين عاشهما المجتمع السعودي عام ١٣٩٠هـ مع بداية التغيير في المجتمع السعودي، وهي البداية لبرامج ومشاريع خُطط التنمية في جميع مجالاتها؛ ولن يتمكن العاملون في التنمية من تحقيق أي هدف من أهداف التنمية ما لم تتوافر لديهم مجموعة من المعلومات الأساسية عن طبيعة البناء المعاصر للمجتمعات السعودية في مختلف الأنساق الاجتماعية للبناء سواء أكان الأيكولوجي أو الاقتصادي أو القرابي أو نسق الضبط الاجتماعي؛ لأن هذه المعلومات تعتبرها الدراسة قواعد أساسية في بناء صرح التنمية على أسس مستقبلية ثابتة يدعمها العلم والدراسة. فقد كان مجتمع الدراسة مدينة عنيزة، وافترضت الدراسة أن نقطة الصِّفْر وبداية التغيير في المجتمع تبدأ عام ١٣٩٠هـ، وهو بداية عمل برامج ومشاريع خطط التنمية في جميع مجالاتها: الاجتماعية، والاقتصادية، والتنظيمية، وأُطلق على الفترة السابقة لنقطة الصِّفْر اسم "الفترة المستقرة". أمَّا اللاحقة لنقطة الصِّفْر فأُطلق عليها "الفترة المتغيرة"، لذا لدينا فترتان عاشهما المجتمع، ما قبل برامج التغيير، وما بعد برامج التغيير. وهدفت الدراسة إلى التعرُّف على التغيُّر في البناء الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع السعودي نتيجة لبرامج التنمية المخططة ومشروعاتها. واستخدمت الدراسة المنهج الأنثروبولوجي بتصوُّر النظرية الوظيفية البنائية في تفسير التغيُّر في البناء الاجتماعي في مجتمع البحث، ويستند تصور النظرية الوظيفية للمجتمع إلى أنه نسق من العلاقات الاجتماعية، ومن تجمع هذه العلاقات في صورة نظم اجتماعية، واعتمدت الدراسة على الملاحظة المباشرة لأوجه النشاط المختلفة، واستخدمت أسلوب الملاحظة بالمشاركة، وهو من الأساليب التي تنفرد بها الأنثروبولوجيا وتساعد في الحصول على كثير من المعلومات المتعلقة بنسق القيم والعادات والتقاليد وأنماط السلوك المختلفة. كما استعانت الدراسة بالإخباريين من كبار السن ليبيّنوا لنا الواقع الاجتماعي السابق للمجتمع، وعن طريق المعايشة والإقامة في مجتمع الدراسة أمكن ملاحظة الأنشطة اليومية المختلفة التي يقوم بها المجتمع لتكوين علاقات اجتماعية بين أفراد المجتمع. وقد تناولت الدراسة البناء الاجتماعي من وجهة تاريخية في فترة زمنية سابقة؛ مما تطلَّب استخدام المنهج التاريخي المقارن. ومن الأساليب المستخدَمة في الدراسة: الأسلوب التاريخي، وأسلوب الملاحظة بالمشاركة، وأسلوب المقارنة؛ فقد ساعدت في الحصول على كثير من المعلومات المتعلقة بنَسَق القيم والعادات والقيم والتقاليد وأنماط السلوك

المختلفة. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أهمية الاتجاه النظري والأساليب الأنثروبولوجية في دراسة المجتمعات المتحضِّرة أسوةً بدراسة المجتمعات المحلية الصغيرة. كما اتضح من تحليل الأنساق الاجتماعية المختارة في الدراسة (الأيكولوجي–الاقتصادي–الضبط الاجتماعي–القرابي) أن المجتمع وحدات متكاملة تتمتع بدرجة عالية من الاستمرار في الوجود، فالمجتمع وإن كان يتكون من وحدات جزئية كأنساق اجتماعية، إلا إن هذه الأنساق تتفاعل فيما بينها وتتكامل وظيفيًّا بطريقة تكفل المحافظة على كيان المجتمع واستمرار بنائه، وقد لاحظت الدراسة أن كل نسق من الأنساق الأربعة أن كلا منهما في حالة تغير وبحالة من انعدام التوازن أو اضطراب مفاجئ، لكن سرعان ما تتداعى بقية الأنساق معه للتغلب على هذا الاضطراب في التعلق تدريجيًّا واستعادة توازنه، ومعنى ذلك: أن المجتمع قادر في كل الحالات على تكوين مجموعة من الميكانيزمات أو الترتيبات الاجتماعية التي تمكِّنه من الاحتفاظ بتوازنه. وقد تبيَّن من الدراسة أيضًا أن هناك اختلافًا في سرعة التغيير في أنساق البناء الاجتماعي في المجتمع موضوع البحث، وكان النسق الاقتصادي أسرع الأنساق تغيُّرًا بينما كان نسق الضبط الاجتماعي أقل الأنساق في التغير؛ إذ كان تغيُّره بطيئًا بسبب اتجاه المجتمع إلى المحافظة على عوامل الضبط الاجتماعي، وخاصةً الدين الحنيف والمعايير الاجتماعية، هذا لأن التغير الذي حدث في أحد الأنساق بجتمع البحث يتلاءم مع التغيرات الخارجية في الأنساق الأخرى المكونة للبناء الاجتماعي، وذلك بسبب البرامج التنموية المكثفة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية منذ عام ١٣٩٠هـ. ومن نتائج الدراسة أيضًا تبين من تحليل مظاهر التغير الاجتماعي في البناء أن الأفراد ازداد حراكهم الاجتماعي داخل النسق القرابي، نتيجة للتغير في النسق الاقتصادي، فأحدث تغيُّرًا في مراكزهم وأدوارهم، بسبب التمايز واللاتجانس في المهنة والمسكن، والثروة والتعليم أثناء الفترة المتغيرة.

- **دراسة بشائر إبراهيم القزلان (٢٠١٣م): التغيّر الثقافي والتنشئة الأسرية الزواجية للبنات في المجتمع السعودي:**

حدَّدَت الدراسة نقطة الصِّفْر بين جيلين مختلفين؛ في ظاهرة التنشئة الأسرية الزواجية للبنات بين فترتين عاشهما المجتمع السعودي؛ الأسرة المستقرة ثقافيًّا الجيل الأول: (الأمهات)، والأسرة المتغيرة ثقافيًّا، والجيل الثاني: (البنات)، وهدفت الدراسة إلى رصد جوانب التغيّر بالتنشئة الأسرية الزواجية للبنات والخاصة بالعلاقة الاجتماعية والعاطفية مع الزواج، والعلاقات العائلية مع أهل الزوج، والسلوك الاجتماعي والاقتصادي والإداري للأسرة. واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن

في ظاهرة التنشئة الأسرية الزواجية للبنات بين فترتين عاشهما المجتمع السعودي؛ الأسرة المستقرة ثقافيًّا والأسرة المتغيرة ثقافيًّا، وقد اتّبعت في عملية المقارنة بالبحث الأسس العلمية التي ذكرت في مناهج البحث في العلوم الاجتماعية عند استخدام الأسلوب المقارن، والتي حددها الدكتور محمد السيف (١٤١٦هـ)، وهي كما يأتي:

أ. يُنحى عامل الاختلاف في السن بين الأفراد المبحوثين، وقد أكد ذلك دوركايم، إذ قال: "إن المقارنة لا يمكن أن تؤدي إلى نتيجة برهانية إلا إذا نحينا جانبًا عامل السن، الذي يؤدي إلى فساد النتيجة".

ب. يتعمق في الماضي لاكتشاف القوى أو العوامل التي تؤثر على تطور الظاهرة الاجتماعية محل الدراسة.

ت. يراعي في وصف الظاهرة المدروسة وتحليل النتائج تغير وضع الفرد في المجتمع، نتيجة لما يطرأ على بناء المجتمع من تغير أو تحضر.

ث. تربط مشكلة الدراسة بالإطار الثقافي الذي تحدث في نطاقه، ومن ثم استخراج العناصر الثقافية المؤثرة من الدين والبيئة، والاقتصاد، وقيم المجتمع وعاداته؛ لأن دراسة الحالة الثقافية تعد قاعدة ضرورية من القواعد المنهجية في استخدام معطيات المقارنة.

ج. عمل مقارنة بين الظواهر الاجتماعية ذات الأبنية المتماثلة.

ح. تستخدم مجموعة من الأسئلة التي توجه لمشاهدات المقارنة بشكل محدد.

وقد أجريت الدراسة على الأسر في مجتمع محافظة الرس، التي تكونت قبل فترة التغير الثقافي، وعدد آخر من الأسر التي تكونت في الفترة المعاصرة، ولا يوجد إحصاء لعدد الأسر في كل فترة، لذلك اعتمدت الدراسة على الاختيار عشوائيًّا لنصف العينة بأسلوب عشوائي، يتبع أسلوب العينة متعددة المراحل بعد تقسيم المجتمع إلى خمس مناطق جغرافية. واختارت الدراسة عينة ممثلة للمجتمع حسب ما هو محدد في الجداول الإحصائية العلمية للعينات المتجانسة في البحث الاجتماعي، واستخدمت لجمع البيانات الميدانية أداة كمية، وهي الاستبانة، وأدوات كيفية، وهي المقابلة والملاحظة بمشاركة أدواتٍ لها. وقد تمت المعالجات الإحصائية باستخدام الدراسة لتحليل البيانات الميدانية البرنامج الإحصائي في العلوم الاجتماعية (SPSS)، واعتمدت لتحقيق أهداف البحث على المقياس والاختبار الإحصائي التالي: معدل النسبة المئوية لإبراز حجم تأثير المصادر ووظيفة التنشئة. ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة صدق الأداة (الاستبانة)، من حيث الصدق الظاهري، والصدق البنائي، وثبات الاستبانة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أنه تبيَّن من تحليل البيانات أن الأم والأقارب في الفترة المستقرة مصدران أساسيَّان في

عملية التنشئة الزواجية للبنات على القيم الاجتماعية، وإضافة إلى دور الكتب والمجلات في دعم الحوار والنقاش مع الزوج، وقد حققت هذه المصادر وظيفة التنشئة في تلك الفترة بأنْ تكون البنت تابعة ومُطيعة لزوجها لتحقيق الاستقرار، والتوازن الأسري، كما افترضت النظرية الوظيفية، وأن دور الأم في الفترة المتغيّرة استمرَّ مصدرًا للتنشئة الزواجية على القيم الاجتماعية، واتضح دور الأقارب في دعم قيمة حفظ أسرار الزوج، كما أضاف التغيّر الثقافي (الإنترنت) مصدرًا حديثًا يُساعد على غرس قيم اجتماعية عند البنات، وقد حقَّقَت هذه المصادر وظيفة التنشئة في الفترة المتغيّرة بأن تكون البنت مشاركة ومتفاعلة مع الزوج؛ وهذا يتفق مع افتراضات النظرية التفاعليَّة. ومن نتائج الدراسة أنه اتضح من تحليل البيانات أن الأم والصديقات في الفترة المستقرة ثقافيًّا كنّ مصدرين في عملية التنشئة الأسرية الزواجية للبنات على القيم العاطفية، إضافة إلى دور الكتب والمجلات في دعم التنشئة الأسرية الزواجية للبنات على القيم العاطفية، مع دور الكتب والمجلات في دعم المبادرة العاطفية مع الزوج، وقد حققت هذه المصادر وظيفة التنشئة في تلك الفترة بأن تكون البنت تابعة ومطيعة لزوجها، لتحقيق الاستقرار والتوازن الأسري كما تفترض النظرية الوظيفية، واستمرت الأم في الفترة المتغيرة ثقافيًّا مصدرًا للتنشئة الزواجية على القيم العاطفية، وتبين دور الأخت في غرس قيمتي جذب الزوج بحسن المظهر ومبادراته عاطفيًّا، كما أضافت التغير الثقافي (الإنترنت) مصدرًا حديثًا يسهم في غرس القيم العاطفية عند البنات، وقد حققت هذه المصادر وظيفة التنشئة في الفترة المتغيرة بأن تكون البنت مشاركة ومتفاعلة مع الزوج، وهذا يتفق مع افتراضيات النظرية التفاعلية. وأيضًا من تحليل البيانات ظهر أن الأم والأقارب في فترة ما قبل التغير الثقافي مصدران رئيسيان في عملية التنشئة الأسرية الزواجية للبنات على قيم التواصل العائلي مع أهل الزوج، وقد حققت هذه المصادر وظيفة التنشئة في الفترة المستقرة ثقافيًّا بأن تكون البنت تابعة ومطيعة لزوجها، لتحقيق الاستقرار والتوازن الأسري كما تفترض النظرية الوظيفية، واستمر دور الأم والأقارب في فترة ما بعد التغير الثقافي أهم مصدرين للتنشئة الزواجية على قيم التواصل العائلي، وقد حققت هذه المصادر وظيفة التنشئة في الفترة المتغيرة ثقافيًّا بأن تكون البنت مشاركة ومتفاعلة مع الزوج، وهذا يتفق مع افتراضات النظرية التفاعلية.

- **دراسة هدى بدر العتيبي (٢٠١٤م): التغيُّر الثقافي في الأسرة السعودية واختيار المرأة للوظيفة:**

حدَّدَت الدراسة نقطة الصِّفْر بين جيلين مختلفين؛ الجيل الأول: (الآباء)، والجيل الثاني: (آباء الخريجات)؛ وهدفت الدراسة إلى رَصْد التغيُّرات الثقافية في الأسرة بالمجتمع السعودي بالمعايير الثقافية والمرتبطة باختيار المرأة للوظيفة في المجتمع، بالإضافة إلى رصد جوانب التغير

الثقافي في الأسرة السعودية باختيار المرأة لنوع النشاط الوظيفي في المجتمع. واستخدمت الدراسة لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن التساؤلات المنهج المقارن؛ ومجال المقارنة في البحث يرتكز على مقارنة رؤية الجيل الأول: (آباء الخريجات) برؤية الجيل الجديد (الخريجات)، بالمحاور الرئيسية وهي: المعايير، والقيم الثقافية، ونوع النشاط الوظيفي، وقد طُبِّقت الدراسة على الطالبات المتوقع تخرجهن من كلية التربية بجامعة القصيم، وأولياء أمورهن من الآباء، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات الميدانية، وقد قامت الدراسة بتصميمها بناءً على ما تمَّ جمعه من الدراسات السابقة والأدبيات، ولتحقيق الصدق الظاهري تم تحكيم الاستبانة من قِبل ثلاثة أساتذة متخصِّصين في علم الاجتماع. أما العينة المستخدَمة فكانت عينة عشوائية، ولتحقيق أهداف البحث استُخدمت الدراسة البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS وقد اعتمدت الدراسة على اختبار المتوسط غير المتحيز. ومن أهم النتائج التي توصَّلت إليها الدراسة: أن هُناك توجُّهً من كلا الجيلين نحو قبول بعض الأنماط الوظيفية للمرأة، مثل: عملها بوظيفة يرأسها رجل، وعملها بوظيفة تتطلَّب الانتدابات خارج المنطقة، وعملها بوظيفة تتطلَّب السكن خارج مقرّ الإقامة، وعملها بوظيفة تتطلَّب النزول في جولات ميدانية، وتوصَّلت كذلك الدراسة إلى أن هُناك قبولًا من مجتمع البحث بالقيم الثقافية؛ كالقيمة المادية، وقيمة المكانة الاجتماعية، ومناسبة الوظيفة للتخصص العلمي، وقيمة خدمة المجتمع، وقيمة تكوين العلاقات الاجتماعية، وقيمة شغل وقت الفراغ، والتي أصبحت محددات رئيسيَّة لاختيار وظيفة المرأة، وتوصَّلت أيضًا إلى اتجاه مجتمع البحث من الجيلين نحو قبول بعض الأنشطة الوظيفية الجديدة للمرأة، وهي عملها بوظيفة إدارية بالقطاع الخاص، وعملها في مراكز التجميل، وعملها في مجال الحسبة، وعملها في المحاكم الشرعية.

- **دراسة هديل سعود الصقري (٢٠٢١م): أثر التمكين الاجتماعي للمرأة في تغيُّر المعايير الاجتماعية في الأسرة السعودية:**

حدَّدَت الدراسة نقطة الصِّفْر بين فترتين مختلفتين؛ قبل برامج التحول الوطني عام ١٤٣٧هـ، وبعد برامج التحول الوطني بعد عام ١٤٣٧هـ (الفترة المعاصرة). وهدفت الدراسة إلى تحديد أثر التمكين الاجتماعي للمرأة في فترة برامج التحول الوطني بعد عام ١٤٣٧هـ على تغير المعايير الاجتماعية المهنية للفتاة السعودية، وتحديد أثر التمكين الاجتماعي للمرأة في فترة برامج التحول الوطني بعد عام ١٤٣٧هـ على تغيُّر المعايير الاجتماعية لترويح الفتاة السعودية، وأخيرًا، هدفت إلى تحديد أثر التمكين الاجتماعي للمرأة في فترة برامج التحول الوطني بعد عام ١٤٣٧هـ في

تغيير معايير الاختيار للزواج عند الفتاة السعودية. ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، ومجال المقارنة بين فترتين زمنيتين باعتبار ١٤٣٧هـ نقطة الصِّفْر للدراسة تفصل بين فترتين عاشهما المجتمع؛ الفترة الأولى تمثِّل قبل تمكين المرأة اجتماعيًّا، والفترة الثانية المعاصرة بعد عام ١٤٣٧، وتمثل فترة تمكين المرأة اجتماعيًّا، والتي صدرت أثناءها نظم وتشريعات وبرامج منحت المرأة تمكينًا اجتماعيًّا في الأسرة وسوق العمل. ويشير مجتمع الدراسة إلى المجموعة الكلية من العناصر التي تسعى الدراسة لأن تعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، واختارت الدراسة مجتمع البحث ليكون طالبات الدراسات العليا بجامعة القصيم؛ لأن طالبات الدراسات العليا الملتحقات بجامعة القصيم يأتين من بيئات مختلفة من مدن ومحافظات ومراكز من جميع مناطق المملكة، ومن ثقافات ومستويات اقتصادية مختلفة، وكان اختيار وحدات العينة بأسلوب العينة الطبقية، لتمثل طالبات الدراسات العليا من جميع التخصصات والكليات، وتمَّ اختيار وحدات تناسب العدد الكلي لكل كلية، وتمَّ اختيار المبحوثات لتمثيل كل مرحلة (طبقة) بأسلوب عشوائي، مما يجعل الفرصة متساوية ودرجة الاحتمال واحدة لأي فرد من أفراد مجتمع البحث ليتم اختياره كأحد أفراد عينة البحث دونما أي تأثير أو تأثر. واستخدمت الدراسة أداة كمية وأداة نوعية لجمع البيانات والمعلومات الرئيسية من مجتمع الدراسة، فالأداة الكمية هي الاستبانة، والأداة الكيفية هي المقابلة التفسيرية. وتمت معالجة البيانات الميدانية بالبرنامج الإحصائي في العلوم الاجتماعية (SPSS).

واستخدمت الدراسة الاختبارات الإحصائية التالية: معدل النسبة المئوية لمزيد من الإيضاح لمشكلة البحث، واختبار التباين الأحادي لقياس الفروقات في التغير بالمعايير الاجتماعية الأسرية بين الفترتين التي عاشهما المجتمع، واختبار بعدي (شيفيه) لتحديد الفروقات المتوسطات، واختبار العامل التحليلي التوكيدي الخاص بقياس حجم تفسير النظرية الاجتماعية لأثر التمكين الاجتماعي في التغير بالمعايير الاجتماعية الأسرية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أنه: تبيَّن من افتراضات نظرية الفعل الاجتماعي (الفعل العقلاني الرشيد والفعل غير العقلاني غير الرشيد)، ومن خلال تحليل اختبار العامل التحليلي التوكيدي الخاص بقياس حجم تفسير النظرية لمشكلة البحث، وقياس التغير بالمعايير الاجتماعية الأسرية من أثر برامج التحول الوطني التي بدأت بعد عام ١٤٣٧هـ، وأسهمت في تمكين المرأة السعودية في جميع أنساق المجتمع. كما تبيَّن أن التغير حدث أكثر في المعايير الاجتماعية الأسرية عند المرأة التي تنتمي إلى ثقافة البادية، وعند المرأة التي تنتمي إلى الأسر ذي المستويات الاقتصادية العالية، ومن خلال التحليل الإحصائي التوكيدي

وتصور نظرية الفعل الاجتماعي الرشيد وغير الرشيد، استطاعت الدراسة التوصل إلى قياس أثر تمكين المرأة السعودية في فترة برامج التحول الوطني من بعد عام ١٤٣٧هـ على تغيُّر المعايير الاجتماعية في الأسرة السعودية، وتوصلت الدراسة إلى ثلاث نتائج رئيسية كانت محققة لأهداف الدراسة:

١- استنتجت الدراسة أن البحث عن المنفعة والمصلحة يدفع النساء في جميع المستويات الاقتصادية إلى العمل في بيئة وظيفية عسكرية أو مدنيَّة.

٢- استنتجت الدراسة أن اختيار المرأة لنوع معين من المهن على أساس العاطفة والمشاعر يشيع عند النساء بصرف النظر عن مستوى أسرهن الاقتصادي.

٣- استنتجت الدراسة أن العادات والأعراف مازالت تحدد قبول المرأة للعمل بوظيفة مختلطة من الجنسين، وأن العادات والتقاليد لها أثر قوي في اتجاه قبول المرأة للوظيفة.

- **دراسة هدى إبراهيم التركي (٢٠٢٢م): أثر التغيُّر الاجتماعي على العلاقة بين الآباء والبنات في الأسرة السعودية:**

حدَّدَت الدراسة نقطة الصِّفْر بين جيلين مختلفين؛ وركزت على مقارنة رؤية الجيل القديم (الآباء) المتمسكين بثقافتهم وموروثهم الاجتماعي، وبرؤية الجيل الجديد (الأبناء) المنفتح على الثقافات العصرية، وهدفت الدراسة إلى التعرُّف على أثر التغيُّر الاجتماعي على العلاقة بين الآباء والبنات فيما يتعلق بالجوانب الثقافية، وأثر التغيُّر الاجتماعي على العلاقة بين الآباء والبنات فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية، وأثر التغيُّر الاجتماعي على العلاقة بين الآباء والبنات فيما يتعلق الجوانب الاقتصادية. واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، حيث تمت مقارنة رؤيتها في العناصر المحددة في التساؤلات باتفاق أو اختلاف مع رؤية أبيها، فالبنت عاشت مع الأب في فترة ثقافية واحدة، وقد صدرت عدت تشريعات وقرارات اجتماعية واقتصادية تمنحها استقلالية وحرية بالتصرف. وقد حدَّدت الدراسة مجتمع البحث بطالبات المستوى الأول في الأقسام الأدبية والعلمية بجامعة القصيم، وتم اختيار المبحوثات لتمثيل كل (كلية) بأسلوب العينة (طبقية)، ولقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على تصميم أداتها الكمية وهي الاستبانة، والتي كانت الأداة الرئيسية، وأداتها النوعية وهي المقابلة، التي كانت أداة إضافية تفسيرية. أمَّا المعالجات الإحصائية لتحليل البيانات الميدانية والإجابة عن التساؤلات، فقد استخدمت الدراسة معدل النسبة المئوية لمزيد من الإيضاح لمشكلة البحث، المتوسط المرجح غير المتحيز ومسافته، واختبار التباين الأحادي لقياس الفروقات بين العينات المتعددة، واختبار بَعْدي (شيفيه) لقياس الفروقات

بالمتوسطات بعد وجود فروقات بين الطالبات. وأخيرًا، كان اختبار العامل التحليلي التوكيدي الخاص بقياس حجم تفسير النظرية الاجتماعية لأثر التغيُّر الاجتماعي على التغيُّر في علاقة الآباء بالبنات. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أنه تبين من افتراضات النظرية المعرفية، ومن خلال تحليل اختبار العامل التحليل التوكيدي، أن التغير الاجتماعي في العلاقة بين الآباء والبنات أساسه تباين معرفي، وسببه الفارق العمري، فلكل جيل محتوى معرفي من المبادئ والقيم والمعايير. كما توصلت الدراسة إلى أن التغيُّر الاجتماعي أحدث فروقات في علاقة الآباء بالبنات في الجوانب الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، سواء أكانت البنت من ثقافة المجتمع الحضر أو من ثقافة البادية، أو كانت البنت تسكن في ظل ثقافة مجتمع المدينة الكبيرة، أو كانت تسكن في المحافظات الصغيرة، وأثبتت نتيجة اختبار العامل التحليلي التوكيدي، والخاص بقياس حجم تفسير النظرية المعرفية، أن التغير الاجتماعي كان له تأثير أكبر في تغيُّر معايير البنات أكثر من تغيُّر معايير الآباء، فقد توصلت الدراسة إلى ثلاث نتائج، حقَّقت أهداف البحث والدراسة؛ ففي التغير الاجتماعي بعلاقة الآباء بالبنات فيما يتعلق بالجوانب الثقافية ظهر بأنه مازالت ثقافة المجتمع عند الحضر والبادية وفي المدن والمحافظات ترى ضرورة أن ترجع البنت إلى الأب في طريقة اللباس خارج المنزل وعند حضورها للمناسبات، وفي اختيار الشريك تركز الثقافة على ضرورة أن ترجع البنت إلى الأب، وأنه قد بدأت تتجه ثقافة البادية إلى المساواة بين الذكر والأنثى في حرية اختيار الشريك وعدم إجبارهما، وأن علاقة البنت مع الزوج أثناء فترة النكاح ينبغي أن تكون تحت سيطرة الأب في ثقافة البادية والحضر، وفي ثقافة المدن والمحافظات. أيضًا ما زال الآباء يتحكمون بطريقة ووقت زيارة البنات وتواصلهن مع أقاربهن. أخيرًا، تبين أن ثقافة البادية تجبر البنت للرجوع إلى الأب في عملية الزواج من القرابة أكثر من البنات في ثقافة الحضر. أما ثاني النتائج الرئيسية، التغيُّر الاجتماعي بعلاقة الآباء بالبنات فيما يتعلق بجوانب العلاقات الاجتماعية: تبين أن ثقافة المجتمع في البادية والحضر تلزم البنت بالرجوع إلى الأب عند زيارتها للطبيب او استشارة طبيب رجل، وأنه مازالت ثقافة البادية ترى أنه من الضروري أن ترجع إلى الأب عند الخروج والعودة من المنزل مع الصديقات، بينما تتجه ثقافة الحضر نحو المساواة بين الذكر والأنثى. ثم إن آخر النتائج الرئيسية كانت عن التغير الاجتماعي حول علاقة الآباء بالبنات فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية؛ فقد تبيَّن أن الأب في ثقافة مجتمع البادية والحضر والمدينة والمحافظة يُلزم البنت بالرجوع إليه عند اختيار مكان العمل في مجال مختلط من الذكور

والإناث، كما تبين أن ثقافة الحضر تجبر البنت للرجوع إلى الأب عند قيادتها للسيارة أكثر من البنات في ثقافة البادية.

- **بُشرى محمد الدبيخي (٢٠٢٢م): الخلفية الثقافية والفكرية وأثرها في تغيير مكانة المرأة السعودية:**

حدَّدَت الدراسة نقطة الصِّفْر بين مرحلتين مختلفتين؛ لظاهرة تمكين المرأة السعودية وتحديد الخلفية الثقافية والفكرية المؤثرة في تغيير مكانتها خلال مرحلتين زمنيتين مرَّ بهما المجتمع السعودي؛ من خلال المقارنة بين كتابات النخب الثقافية في المرحلة الزمنية الأولى (١٩٧٩م – ٢٠١٤م)، وهي المرحلة المتمثلة بـ "المرحلة الثقافية السابقة"، وأما المرحلة الثانية "المتغيرة الحالية" فهي التي بدأت من نقطة الصِّفْر الجديدة عام ٢٠١٥م، وامتازت هذه المدة بتمكين المرأة من خلال برامج الخطط التنموية في جميع مجالاتها المتعلقة بالمرأة، وصولًا إلى مقارنة الأدبيات والكتابات المهتمة بشأن تمكين المرأة السعودية إلى وقتنا الراهن ٢٠٢٢م، وهدفت الدراسة إلى تحديد أثر الخلفية الثقافية والفكرية في تغيُّر القيم الاجتماعية لدى المرأة، ومراكزها الاجتماعية، وتغيُّر مجالات تمكينها في المجتمع، وانعكاس ذلك على المرأة السعودية. واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن للمقارنة بين الأجيال في المجتمع السعودي خلال مرحلتين زمنيتين شهدتَا استقرارًا وتغيرًّا لثقافة المجتمع في شأن تمكين المرأة السعودية، واستخدمت الدراسة المنهجية الكيفية في تتبعها ورصدها للخلفية الثقافية والفكرية، واستهدفت مرحلتين زمنيتين مرَّ بهما المجتمع السعودي، وظهرت فيهما عدة تغيرات متعلقة بظاهرة تمكين المرأة السعودية من خلال المقارنة بين كتابات النخب الثقافية في المرحلة الزمنية الأولى (١٩٧٩م– ٢٠١٤م)، وهي الفترة الثقافية السابقة للمجتمع السعودي، وقد حدَّدت الدراسة (٢٠١٥م) البداية لنقطة الصِّفْر، حيث امتازت هذه الفترة بتمكين المرأة؛ إذ تتسم بكونها مرحلة متغيرة محتوية على برامج وخطط تنموية في جميع المجالات المتعلقة بالمرأة، وصولًا إلى دراسة الأدبيات والكتابات المهتمة بشأن تمكين المرأة السعودية إلى عام (٢٠٢٢م). وقد استخدمت الدراسة لرصد البيانات من الكتابات الثقافية أداة تحليل المحتوى وهي بطاقة التفريغ، وحُلِّلت أداة الدراسة بطاقة تحليل المحتوى (بيانات البطاقة) إلكترونيًا باستخدام البرنامج الإحصائي في العلوم الاجتماعية (SPSS)، وعُولجت البيانات باستخدام الاختبارات الإحصائية الوصفية: التكرار، ومعدل النسبة المئوية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن تحليل المحتوى لكتب النخب الثقافية ومقالاتهم الإعلامية أثبتت أن الثقافة بما تحوي من عادات وتقاليد وأعراف كانت مؤثرة في المفاهيم المرتبطة بعلاقة المرأة بالرجل، وطبيعة المرأة

الأنثوية، وموقعها بالنسبة للرجل، وفي المرحلة الثقافية السابقة كانت مؤثرة بشكل كبير في: (قيمة التعامل لإشراك المرأة في تنمية المجتمع، وقيمة الاستقلال المادي، وقيمة الحماية والأمان، وتحسين مركز المرأة الاجتماعي، ونوع مركز المرأة الاجتماعي وطبيعته، إضافةً إلى مركز المرأة المبتكر، وتمكين المرأة في مجال التعليم، وتمكين المرأة في مجال العمل والتوظيف، إضافةً إلى تمكينها في المجال القيادي)، في حين أن المرحلة المتغيرة التي عاصرها المجتمع السعودي كانت أقل تأثيرًا في هذه العوامل، وهذا يبرهن أن الخلفيات الثقافية الموجهة للعلاقة بين المرأة والرجل، وطبيعة المرأة الأنثوية، وموقعها بالنسبة للرجل؛ قد خفَّت حدتها، وأن قيود الأعراف والعادات والتقاليد خفَّت وطأتها؛ فانعكس ذلك على تغيُّر مكانة المرأة السعودية.

- **فاطمة عبدالله السحيباني (٢٠٢٢م): التغيُّر الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية المطروحة في خطب الجمعة في المجتمع السعودي:**

هدفت هذه الدراسة إلى رصد جوانب التغير في مشكلات الشباب والأسرة والأمن المطروحة في خطب الجمعة خلال فترة التغيُّر الثقافي الفضائي (١٤١٣هـ / ١٩٩١م – ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م) وفترة التواصل الاجتماعي (١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م – حتى الوقت الحاضر). ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، واستخدمت بطاقة تحليل المحتوى أداةً لجمع البيانات اللازمة. وتكوَّن مجتمع الدراسة من الخطب التي أُلقيت في جوامع محافظة البدائع خلال فترة التغيُّر الثقافي وفترة التواصل الاجتماعي، وتمَّ الاعتماد على عيِّنة عمدية من الخطب ممثلة للفترتين أُلقيت في أربعة جوامع في المحافظة. وقد عُولجت البيانات التي تمَّ جمعها باستخدام الإحصاء الوصفي (التكرار)، مع تصميم تدرج المقياس حجم المشكلات الاجتماعية المطروحة في خطب الجمعة لتحديد الدلالة الاجتماعية لنتائج الدراسة ليصبح على النحو التالي: (صفر– لا يوجد طرح للمشكلة، من ١ إلى ٣ نادر، من ٤ إلى ٦ كافٍ ومناسب، ٧ فأكثر – كثير). وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية حسب المقياس الذي استخدمته في تحقيق الدلالة الاجتماعية لقياس التغيُّر الاجتماعي باستخدام نقطة الصِّفْر: أن طرح مشكلات الشباب السعودي خلال فترة التغيُّر الثقافي الفضائي كان كثيرًا في مشكلة سوء استغلال وقت الفراغ، والتمرد على ثقافة المجتمع، ونادرًا في مشكلة تأخر سن الزواج والحوادث والمخالفات المرورية وعدم تحمل المسؤولية، مع غياب طرح مشكلة البطالة وإدمان متابعة وسائل الإعلام ورفقاء السوء خلال هذه الفترة. في مقابل ذلك كان طرح مشكلات الشباب خلال فترة التواصل الاجتماعي كافٍ ومناسب في مشكلة إدمان

متابعة وسائل الإعلام والتمرد على ثقافة المجتمع، ونادرًا في مشكلة سوء استغلال وقت الفراغ ورفقاء السوء والحوادث والمخالفات المرورية مع غياب طرح مشكلة البطالة وتأخر سن الزواج وعدم تحمل المسؤولية، وأن طرح مشكلات الأسرة السعودية خلال فترة التغيُّر الثقافي الفضائي كان كافيًا ومناسبًا في مشكلة عقوق الوالدين، والتفريط في حقوق المرأة والإنفاق على الأسرة (إسرافًا أو تقتيرًا) والخلافات مع الأقارب، ونادرًا في مشكلة سوء العشرة الزوجية والتفريط في تنشئة الأبناء والتفكك الأسري والعنف الأسري. من ناحية أخرى، كان طرح مشكلات الأسرة السعودية خلال فترة التواصل الاجتماعي كافيًا ومناسبًا في مشكلة عقوق الوالدين والتفريط في تنشئة الأبناء والتفريط في حقوق المرأة والإنفاق على الأسرة والخلافات مع الأقارب، ونادرًا في مشكلة سوء العشرة الزوجية والتفكك الأسري والعنف الأسري. بالإضافة إلى أن طرح المشكلات الأمنية في المجتمع السعودي خلال فترة التغير الثقافي الفضائي كان كثيرًا في مشكلة ضعف الانتماء الوطني، وكافيًا ومناسبًا في مشكلة الانحراف الفكري، ونادرًا في مشكلة الانحرافات السلوكية والمخدرات والفساد والتلوث البيئي والشائعات والمشكلات الصحية. أما عن طرح المشكلات الأمنية في المجتمع السعودي خلال فترة التواصل الاجتماعي كان كثيرًا في مشكلة الانحراف الفكري وضعف الانتماء الوطني والفساد والمشكلات الصحية، وكافيًا ومناسبًا في مشكلة المخدرات والتلوث البيئي، ونادرًا في مشكلة الانحرافات السلوكية، مع غياب طرح مشكلة الشائعات في هذه الفترة.

ثانيًا: الدراسات في المجتمعات العربية:

- **دراسة خيرات مهدي المياحي (٢٠١٩م): صراع الأجيال وأثره في تماسك العائلة العراقية المعاصرة:**

حدَّدَت الدراسة نقطة الصِّفْر بين جيلَيْن مختلفَيْن؛ الجيل الأول: (الآباء)، والجيل الثاني: (الأبناء)؛ لأهمية صراع الأجيال والأثر الذي يتركه في تماسك الأسرة العراقية المعاصرة وأثره في مختلف الأنساق التي يعيشها الأبناء من خلال التواصل الفكري والعاطفي والاجتماعي مع الجيل ذاته ثم مع الجيل التالي؛ من خلال ممارساته في كل مرحلة من مراحل نمو الأبناء في ظل التغيُّر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي عاصره المجتمع العراقي، وهدفت الدراسة إلى التعرُّف على الأسباب التي أدت إلى ظهور مشكلة صراع الأجيال، والآثار المترتبة على ظاهرة صراع الأجيال، وأخيرًا، ما الطرق التي يميل الوالدان إلى ممارسته في مرحلة نمو الأبناء في ظل التغيُّر الاجتماعي والثقافي، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي، ومنهج المسح الميداني، وقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتكونت عينة الدراسة العشوائية من ٥٢٩ مبحوثًا من مدينة

الديوانية، لتكون مجتمعًا للدراسة، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن فارق العمر بين الآباء والأبناء كان السبب الرئيسي في تفاقم ظاهرة صراع الأجيال، وأن انعدام الطرائق الموحدة في التنشئة بين الأسرة ومؤسسات المجتمع الأخرى في زيادة فيما يتعلق حدة الصراع بين الآباء والأبناء، وأنه من أهم الأسباب التي تؤثر بصورة مباشرة في التماسك الأسري، وتؤدي إلى الصراع؛ أسباب اجتماعية، مثل: (التنشئة الاجتماعية الخاطئة، ورفاق السوء، وتدليل الأبناء، وضعف الوازع الديني، وتسلُّط الآباء)، إذ أن هُناك شريحة كبيرة أكدن بأن تدليل الأبناء يكون عاملًا سلبيًّا في تحطيم ثقتهم بأنفسهم، واكتساب قيم ضارة تعزز لديهم الاعتقاد بأن العالم كله لهم فقط، وهو ما يعمق لديهم العقاب البدني، ومشاعر النقص، مع اقتدائهم بنماذج قيادية غير سوية، وزيادة النظرة السلبية نحو التعاون والعلاقات الاجتماعية مع الآخرين، وقد تفاقم دور تسليط الآباء على الأبناء في ظاهرة الصراع، إذ أدت إلى ترك الأبناء المنزل بحثًا عن بيئة تكون أقل تقيدًا وأكثر تحررًا، مع سهولة الانتماء إلى رفاق السوء. ومن الصراعات ما تكون ثقافية، مثل: (العولمة، والإنترنت، ووسائل الإعلام، وانخفاض المستوى التعليمي للوالدين)، إذ للقنوات الفضائية دور كبير في تفاقم صراع الأجيال؛ نتيجة مشاهدة بعض الأفلام والبرامج، وتعليم الألفاظ غير المهذبة والأدوار السلبية التي يشاهدها الأفراد على الشاشة، وهو ما يضعف الروابط بين الآباء والأبناء، وعدم الاستقرار في العلاقات الأسرية، واكتساب عادات سيئة غير ملائمة لتقاليد المجتمع السائد. ومن الصراعات ما تكون اقتصادية، مثل: (الفقر، الثراء الأسري)، إذ إن انخفاض مستوى الاقتصادي للأسرة يشكل سببًا أساسيًّا في إحداث الصراع بين أفرادها، كما يترك آثارًا سلبية على الأسرة منها: الحرمان من المشاركة الاجتماعية، وتأثيره في مستويات الطموح لدى الأسرة، وتمركز الأسرة حول الأم، وشيوع الزواج الإجباري، وهجر الزوج للزوجة والأطفال. ومن الصراعات ما يكون نفسيًّا، مثل: (الاضطرابات النفسية، والإدمان على المخدرات)، فالمراهق كان العامل المتفق عليه في تفاقم ظاهرة الصراع، من حيث عدم الثبات في التربية، وطموح الآباء الزائد، والحرمان من رعاية الأم؛ وأن النظام الصارم المتسم بالتسلط هو شعور بالضغط النفسي الذي يُشعر الابن بعدم الرغبة أو المنبوذ أو النقد الزائد من الآباء، فكل هذه الأسباب كانت لها جوانب سلبية أدّت إلى زيادة حدَّة الصراع بين الآباء والأبناء.

- **دراسة أمل محمد الحمادي (٢٠٢٠م): بعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية وعلاقتها بالعلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الليبية:**

حدَّدَت الدراسة نقطة الصِّفْر بين فترتين عاشهما المجتمع الليبي قبل ثورة ٢٠١١م وبعدها، وما تعرضت له ليبيا من أحداث وتغيرات اجتماعية وثقافية وسياسية وعسكرية جعلتها تفقد من العادات والقيم الاجتماعية، ما جعلها تفقد تماسكها، وتخلخل علاقتها الاجتماعية، وبناءتها ووظائفها، وقد هدفت الدراسة إلى التعرُّف على بعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية في المجتمع الليبي، ودراسة مدى تأثير المتغيرات الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع على العلاقات الأسرية الاجتماعية، والكشف عن الآثار السلبية والإيجابية لهذه المتغيرات، وأخيرًا، رصد دوافع التغير في العلاقات وتفككها نتيجة هذه المتغيرات، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية حيث عنت بعوامل مختلفة في الظاهرة، وأن دراسة المنهج الوصفي هي التي تجيب عن التساؤلات المتعلقة بكل ما يريد الباحث معرفته عن مكونات الظاهرة من جوانبها المختلفة، وبالوصف والتحليل السوسيولوجي "الكمي والتحليلي" فإنه يسمح بدراسة عدد كبير من المتغيرات في وقت واحد، مثل: السمات العامة والاجتماعية والثقافية والأنماط السلوكية الاتصالية. هذا، وقد لجأت الدراسة إلى أسلوب العينة؛ لصعوبة حصر كل المفردات (مجتمع الدراسة)، ولكونه أيضًا يوفر الوقت والجهد والتكاليف. وتعرف أدوات جمع البيانات بأنها الوسيلة التي تستخدم في جمع المعطيات الكمية والكيفية حول الظاهرة أو الواقع المدروس، وتساعد على فهمه وتفسيره عندما يتم عرضه وتحليله لإصدار حكم على مدى مصداقية الفرضيات والعلاقات التي تربط بين المتغيرات التي ترى الدراسة أنها تقود إلى وجود الموقف أو الظاهرة (موضوع الدراسة). كان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن التغيرات التي صاحبت العولمة خلال السنوات الأخيرة كانت على كافة الأصعدة والمستويات: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والثقافية، والتباين واختلاف المواقف النظرية والفكرية والأيديولوجية حول إيجابيات العولمة وسلبياتها، إلا أن ثمة اتفاقًا بين الفترتين الزمنيتين التي عاشهما المجتمع الليبي، إذ إن العولمة أصبحت تمثل واقعًا ملموسًا تعيشه كل دول العالم، ويتأثر بهذا الواقع بكل ما تفرزه من متغيرات ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية، وخلالها أحدثت تأثيرات واضحة في المجتمعات العربية بصورة عامة وفي الأسرة الليبية بصفة أخص، حيث إن الأسرة الليبية تعرَّضَت لضغوط كثيرة فرضَتْها متغيرات اجتماعية خاصةً بعد ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١، وما تعرَّضَت له ليبيا من أحداث ومتغيرات اجتماعية وثقافية وسياسية وعسكرية، وأن التغيرات التي شهدتها تبدو أكثر وضوحًا ليس فقط على مستوى بنية الأسرة، بل أيضًا على وظائفها وعلاقتها الاجتماعية وسلوكياتها وقيمتها، إلا أن هذه التغيرات ليست بحال من الأحوال تغيرات جذرية، وإنما في واقع الأمر هي تغيرات أصابت بعض العناصر

التي تمثل مكونات أساسية في الأسرة الليبية، فيما تزال عناصر ومكونات أخرى تقليدية مستمرة وفاعلة وذات تأثير، كالتغيرات الثقافية، والتقدم التقني الذي تشهد تقدمه كل حين، وما يصاحبه من تأثيرات مختلفة المستويات؛ سواء من تغيرات في العلاقات وسلوكيات الفرد أو من حيث بناء القوة واتساق العلاقات الاجتماعية ومنظومة القيم الاجتماعية، والتي جعلَتْها تفقد من العادات والقيم الاجتماعية ما جعلها تفقد تماسُكها وتُخلخل علاقتها الاجتماعية وبناءاتها ووظائفها، لذا، فإن الاهتمام بتحليل كافة التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الليبية يتطلب ضرورة الاهتمام بفهم وتحليل علاقات التفاعل، والتداخل بين الأبعاد والمتغيرات الخارجية كالانفتاح على العالم الخارجي، والتطور الذي أصاب جميع نواحي الحياة الداخلية، بل إن تلك التغيرات تختلف من سياق اجتماعي إلى آخر من حيث الدرجة والتأثير والفعالية، فعلى سبيل المثال: التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الحضرية تفوق كثيرًا التغيرات التي تعرضت لها الأسرة على الصعيدين: البدوي والرئيسي، وهذا يرجع إلى اختلاف البنى الحضرية عن الريفية والبدوية، ودرجة انفتاح كلٍّ منهما على العالم الخارجي.

إن التغيُّرات الاجتماعية والثقافية السريعة وما ترتَّب عليها قد انعكست على الأسرة الليبية، حيث تواجه ضغوطًا نفسية واقتصادية واجتماعية، أدت إلى متغيرات؛ بداية من تعليم إلى خروج المرأة للعمل، إلى تحوُّل الأسرة الممتدة إلى نووية. فالتأثير النسبي الذي مارسته هذه العوامل في المتغيرات التي تعرضت لها الأسرة الليبية سواء الريفية أو الحضرية خلال مراحل تاريخية متباينة، في ضوء علاقة المجتمع الليبي بالصعيدين: المحلي كان او عالمي، وذلك لأن التحليل الذي ينطلق من النظرة الأحادية التي تركز على عوامل سواء داخلية أو خارجية لفهم التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الليبية لن يمكننا من فهم هذه التغيرات على المستويين: النظري والتطبيقي فهمها علميًا صحيحًا يتفق مع أسلوب المنهج العلمي، على المستويين: النظري والتطبيقي أو الاجتماعي أو التكنولوجي أو الثقافي كأبعاد مستقلة عن بعضها لن يؤدي إلى فهم شمولي بقدر ما يؤدي إلى تشويه الحقائق وتجزئتها وبعدها عن الواقع الفعلي، وينطبق ذلك أيضًا على الجوانب الخارجية دون الجوانب الداخلية أو العكس.

- **دراسة حسن جلال شعبان (٢٠٢١م): التغيرات الاجتماعية التي طرأت على الأسر الريفية المهاجرة بمنطقة سهل الطينة:**

حددت الدراسة نقطة الصِّفْر بين فترتين زمنيتين مختلفتين، عند إقامة مشروع السلام لتنمية و قبل إقامة مشروع السلام في محافظة بورسعيد بمنطقة سهل الطينة، بهدف معرفة الدوافع التي

أدت إلى انتقال الأسرة من إقامتها الأصلية إلى المعيشة بقرى سهل الطينة، ومعرفة درجة التغير الاجتماعي التي طرأت على العلاقات الاجتماعية، كذلك هدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص الشخصية للمبحوثين بمنطقة سهل الطينة، مع تحديد الدوافع التي أدت إلى هجرة المبحوثين، وتحديد درجة التغير الاجتماعي في العلاقات الأسرية والعلاقة بالأقارب، والعوامل التي تحدد المكانة الاجتماعية للفرد، ودرجة قيام الأسرة بوظيفة التنشئة الاجتماعية لأبنائها، ودرجة التغير في الوظيفة الاقتصادية للأسرة الريفية من حيث مشاركة الزوجة والأبناء في داخل، وتحديد درجة التواجد البُنية الأساسية والخدمات، ودرجة رضا المبحوثين عنها، وتحديد مدى تأثير العامل الجغرافي في درجة التغير الاجتماعي، بالإضافة إلى التعرف على المشكلات الأسرية التي تعوق الأسرة كجزء من المجتمع، وما العوامل المسببة لها، والحلول المقترحة للمواجهة هذه المشكلات من وجهة نظر المبحوثين، وتحديد علاقة بعض المتغيرات الشخصية لأرباب الأسر الريفية بالتغير في بناء ووظائف الأسر المدروسة. أم عن نوعية الدراسة فهي دراسة وصفية تهدف إلى التعرف على الواقع الفعلي، ونقل صورة حقيقة عن الظاهرة المستهدفة، حيث إن الدراسة الوصفية تهتم بجمع البيانات وتحليلها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها. أما المنهجية المستخدمة في الدراسة، فقد كانت الدراسة وصفية، وتهدف إلى التعرف على الواقع الفعلي ونقل صورة حقيقة عن الظاهرة المستهدفة حيث أن الدراسة الوصفية تهتم بجمع البيانات وتحليلها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، وقد استخدمت الدراسة أهم أدوات المنهج الوصفي، وهي: الاستمارة، والاستبيان، والمقابلات المقننة عن طريق العينة لجمع البيانات اللازمة بصورة كافية ودقيقة مع تفسيرها وتحليلها واستخلاص النتائج لقياس التغير الاجتماعي للأسر الريفية المهاجرة بمنطقة سهل الطينة. وأُجريت الدراسة على عينات من أرباب الأسر الريفية المهاجرة إلى قرية، وكان حجم العينة (١٠٠) مبحوث، وهي عينة عشوائية بسيطة، وتم جمع البيانات بالمقابلة الشخصية مع المبحوثين بواسطة استمارة استبيان، وقد استخدمت في تبويب البيانات وتحليلها جداول الحصر العددي، والعرض الجدولي بالتكرار والنسب المئوية لعرض البيانات الشخصية لعينة البحث، كما استخدمت في تحليل بيانات البحث معامل التطابق النسبي (كا٢)، وكان معامل الارتباط البسيط لبيرسون لتحديد العلاقة بين المتغيرات الشخصية للمبحوثين.

كان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الفئات العمرية المستهدفة لديها من الوعي والفكر ما يعبر به عن مدى الدوافع التي أدت إلى انتقال الأسرة من إقامتها الأصلية إلى المعيشة بقرى (سهل الطينة)، ومدى التغير الاجتماعي للأسر الريفية المهاجرة بمنطقة سهل

الطينة من خلال (العلاقات الأسرية، والعلاقات القرابية)، وأن المجتمعات الريفية ينخفض بها المستوى التعليمي؛ نظرًا لقلة عدد المؤسسات التعليمية وقلة المدرسين، كما أن المدرسين من المغتربين، يأتون يوميًّا من محافظة بورسعيد وليسوا من أهل القرية أو مقيمين بها بالرغم من وجود بعض المؤهلات العليا. أيضًا، وضحت الدراسة أن نسبة قليلة من المبحوثين بدأوا يتغيرون تدريجيًّا في النواحي الاجتماعية، مثل: أمور الزواج، وتعليم البنات؛ وأن نسبة كبيرة من المبحوثين ما زالت متمسكة بالعادات والتقاليد الريفية التي كانوا عليها قبل الانتقال إلى سهل الطينة، وأخيرًا فسرت الدراسة العلاقة بين النوع ومدى التغير الاجتماعي للأسر الريفية المهاجرة، إذ إن الذكور أكثر تقبلًا على الهجرة إلى المناطق الصحراوية المستخدمة؛ نظرًا لقدرتهم على التحمل، وهم أكثر رغبة في التغير، والبحث عن لقمة العيش، طمعًا في العيش في مستوى اجتماعي واقتصادي أفضل، إذ ما يقارب نصف المبحوثين يقعون في فئة التغير الاجتماعي المتوسط، وقد بلغت نسبتهم ٤٥.٠٪. وهذا يدل على وجود علاقة معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١ بين كل من المتغيرات التالية: النوع، والمؤهل الدراسي، ونوع الحيازة الزراعية، والمشاركة الاجتماعية في التنظيمات الحكومية والأهلية، والانفتاح الجغرافي، وتواجد البنية الأساسية والخدمات، والرضا عن البنية الأساسية والخدمات، وبين مدى التغير الاجتماعي للأسر الريفية المهاجرة.

ثالثًا: الدراسات الأجنبية:

- **دراسة Chih Nan Chen (٢٠١٣ م): أهمية العوامل الأسرية وحالة الجيل بين الأمريكيين اللاتينيين والأمريكيين الاسيويين:**

حدَّدَت الدراسة نقطة الصِّفْر بين جيلَيْن مختلفَيْن بالثقافة العرقية في نفس المجتمع، مستخدمة بيانات من دراسات سابقة لفحص الاختلافات العرقية والأجيال في الصراع الثقافي الأسري والتماسك الأسري، وقد هدفت الدراسة إلى بيان اختلافات العرقية بين الأجيال الأمريكية اللاتينية والأجيال الامريكية الآسيوية وأثرها في التماسك الأسري، واختلافات العرقية بين الأجيال الأمريكية اللاتينية والأجيال الامريكية الآسيوية والصراع الثقافي الأسري. واستندت الدراسة إلى الدراسات المرسلة إلى بيانات من دراسة وطنية لاتينية وأمريكية، معتمدة على التحليلات الإحصائية بتصميم المسح المعقد لفحص آثار الصراع الثقافي الأسري والتماسك الأسري في نماذج منفصلة لتجنب مشكلات الخطية المتعددة، حيث كانت هذه المتغيرات شديدة الارتباط، وكان من أبرز نتائج الدراسة: أن الجيل الأول من الأمريكيين الآسيويين لديهم صراع ثقافي وعائلي أكبر من

الأمريكيين اللاتينيين، كما أن الجيل الثالث من الأمريكيين اللاتينيين كانت لديهم حدة في الصراع الأسري بصورة أعلى من نظرائهم الأمريكيين الآسيويين، وأن الجيل الأول من الأمريكيين اللاتينيين والآسيويين يتمتعون بدرجة عالية من التماسك الأسري، وقد تبين من التحليلات الانحدار اللوجستي إلى أن الأمريكيين اللاتينيين الذين أبلغوا عن صراع ثقافي عائلي أعلى وتماسك عائلي أقل كانوا أكثر عرضة لاستخدام خدمات الصحة العقلية. أما بالنسبة للأمريكيين الآسيويين من الجيل الثالث فكان الصراع الثقافي الأسري مرتبطًا باستخدام خدمة الخدمات الصحية العقلية. وكان الجيل الثاني من الأمريكيين الآسيويين ذوي الصراع الثقافي الأسري العالي أكثر عرضة لاستخدام خدمات الصحة العقلية. وبالنظر إلى أن الروابط الأسرية المتماسكة يبدو أنها تمسك استخدام الخدمة الصحة العقلية من جانب الأمريكيين اللاتينيين بغض النظر عن حالة الجيل، يحتاج مقدمو خدمات الصحة العقلية وبرامج العلاج إلى معالجة دور الصراع الثقافي الأسري في حياة الأمريكيين الآسيويين وخاصة الجيل الثاني وأما بخصوص الأمريكيين اللاتينيين فعبر الأجيال كلها، لأن الروابط الأسرية المتضاربة قد تحفز سلوكيات طلب المساعدة وهي عملية تستجيب للتأثير الاجتماعي. وأخيرًا قدمت النتائج دعمًا أكبر للفرضية القائلة بأن العلاقات الشخصية السلبية قد تؤدي إلى سلوكيات طلب المساعدة من بين الأقليات العرقية بالنسبة للأمريكيين الآسيويين.

- **دراسة Kausar Perveen(٢٠١٣م): نمط التفاعل وفجوة الجيل بين الآباء والأبناء :**

حدَّدَت الدراسة نقطة الصِّفْر بين جيلين مختلفين؛ الجيل الأول الأكبر سنًا (الآباء)، والجيل الثاني الأصغر سنًا (الأبناء)؛ يعيشان في نفس الوقت ما يُعرف بـ "فجوة الأجيال" وهو مفهوم شائعٌ في الفترة الماضية من العقد الستيني، بأن التغيير الاجتماعي السريع جعل الصراع الحالي بين الآباء والشباب في كل مكان حتميًا، وأن الدراسة بينت بأن هناك قدرًا هائلًا من الأبحاث حول "فجوة الجيل" مع نتائج مختلفة، فهناك فئة رفضت الجيل الأكبر سنًا أو الأصغر سنًا والذين تختلف قيمهم ومواقفهم وأسلوب حياتهم اختلافًا كبيرًا عن الجيل السابق، أو حتى اللاحق، بحيث لا يوجد بينهم أي شي مشترك، وأنه ليست لديهم أي علاقة على الإطلاق. في حين أن حالة الاختلافات في المبادئ والمواقف والخبرات تجذب النمط المتغير للعلاقات بين الآباء والأطفال، والشباب، والتفاعل، ونمط الاتصال والصراع، لذلك شرح علماء الاجتماع والباحثون بأن الأسرة والوالدين هم المكان الأول اجتماعيًا "للطفل– الشاب"، لتأسيس علاقتهم المحورية الأولى وترك انطباع مدى الحياة لديهم، وتؤثر هذه الفترة على جميع القرارات الرئيسية التي يتخذونها في المستقبل كبالغين. ففي السنوات الماضية القليلة ضرب التغيير الاجتماعي البلدان الأقل نموًا مثل

باكستان بسرعة أكبر من أي وقت مضى في التاريخ، لما كانت الدراسة الصغيرة هذه محاولة للتحقق من آراء ومتابعة نشاطات الشباب فيما يتعلق بالفجوة بين الأجيال. وهدفت الدراسة إلى التعرُّف على مدى تأثير فجوة الجيل على نمط التفاعل بين الآباء والأبناء، والتعرُّف على المتغيرات المشتركة التي تلعب دورًا في تقليل الفجوة بين الجيلين أو زيادة حدة الموقف. واهتمَّت الدراسة بموضوع الصراع بين الأجيال بين الأولاد والبنات الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨و٢٣ عامًا من خلال استخدام أدوات الدراسة وهي العينة العشوائية المنتظمة، وقد تم تطبيق الانحدار اللوجستي البسيط ومربع كا لتحليل البيانات. وكانت من أهم نتائج الدراسة: أن فجوة الأجيال هي قفل مسدود في تقدم الأسرة وكذلك المجتمع، فإذا كان لدى الوالدين سلوك عدواني أو أقل تسامحًا تجاه أطفالهم على أخطائهم بدلًا من ذلك لإرشادهم فقد يكون ذلك سببًا لفجوة بين الأجيال، فالآباء ليسوا مستعدين لقبول سلوك ذريتهم، وفي نفس الوقت لا يقبل الأطفال سلوكهم الاستبدادي، إذًا فأن العلاقة بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي ومن ناحية البنية الأسرية لعمر الشباب وفجوة الجيل في تفاعل الوالدين مع الطفل والتواصل ورأي الشباب حول تأثيرها على حياتهم الحالية والمستقبلية، وأن الوضع الاجتماعي والاقتصادي يرتبط بالسلوك المسيء والعدواني داخل الأسرة، كما أظهرت النتائج أن التربية والأسرة والدخل لهم تأثير كبير على سلوكيات الأبوة والأمومة وتأثير الطفل أكثر من العرق أو حتى من البنية الأسرية في حد ذاتها، في حين لاحظت الدراسة أن الآباء الذين شددوا على أطفالهم، وكانت أفعالهم نسبية عالية فهم يمارسون سلوكًا أكثر إيجابيًّا في تربية الأطفال، لذا لخصت الدراسة أن الدَّخْل والمركز الاجتماعي لهما القدرة الرئيسية في خَلْق فجوة بين الأجيال.

- **دراسة Suhaila Mahmoud(٢٠٢٠م): الضغوط المهنية المدركة وعلاقتها بالسعادة لدى النساء العاملات في الأردن:**

حددت الدراسة نقطة الصِّفْر بين جيليين مختلفين، تراوحت أعمارهما بين الجيل الأول من عمر العشرينيات والجيل الثاني من عمر الستينيات، فبدأ العمل الأكاديمي حول المقارنة بين النساء العاملات في الستينيات عندما تركز النساء العاملات في وظائف منخفضة المستوى، وتم استبعادهن من الوظائف الإدارية؛ لأن تلك الوظائف محصورة على الرجال فقط، فقام النساء بالعمل في التعليم والعمل في رعاية الحقوق الاجتماعية بفضل إنتاجهن ومستوى تعليمهن العالي، فتمكنت المرأة وزادت فرصتها في الحصول على تعليم جيد، وبذلك تحسن الوضع الاقتصادي، ثم وضع بلادهم. فقد تناولت دراسة في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي لعالم الغدد الصماء

الدكتور "هانزسيل" قال فيها: إن الإجهاد المهني له تأثير على جسم الإنسان، زاعمًا أن الإجهاد حدث كرد فعل لمطالب التغيير، وأن جسم الإنسان يستجيب لجميع الضغوط بنفس الطريقة دون النظر إلى سبب الإجهاد. فيقصد بالإجهاد عند إصلاحه الجديد أنه كل الاستجابات العاطفية والجسدية الضارة التي تحدث عندما يعتقد العقل أو الجسم البشري أنه يفتقر إلى الموارد اللازمة للتعامل مع الطلبات المتكررة عليه، وغالبًا ما تكون متطلبات الوظيفية لا تتناسب مع موارد أو قدرات أو احتياجات العامل، فقد أدرك علماء الاجتماع أهمية أي مهنة يختارها الفرد، حيث تعتمد الحالة الاجتماعية على عمل الفرد، لي الا يعيش الفرد في فراغ، لذلك يتعرض الناس باستمرار للضغوط في حياتهم الأسرية، وفي المجتمع، وفي مكان العمل. فضغوط العمل ما هي إلا ردة فعل فردي، وتختلف عن الضغوط العامة؛ لأنها ضغوط نفسية مرتبطة بالوظيفة. من هنا هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين الضغوط المهنية المدركة والسعادة لدى النساء العاملات في الأردن، وكانت العينة من (٥٦٨) امرأة عاملة من مؤسسات المجتمع المحلي، وتم استخدام مقياسين، هما: مقياس الضغوط المهنية المدركة، ومقياس أكسفورد للسعادة، وكانت من أهم نتائج الدراسة: أن مستويات الضغوط المهنية المدركة والسعادة لدى النساء العاملات جاءت متوسطة، وأنه لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات الضغوط المهنية المدركة والسعادة تعزى إلى كل من العمر، والحالة الاجتماعية، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة باستثناء مجال بيئة العمل في مقياس الضغوط المهنية المدركة على متغير العمر لصالح النساء من عمر (٢٢-٢٩). كما ظهرت علاقة إيجابية بين الضغوط المهنية المدركة والسعادة. في الأخير، أوصت الدراسة بضرورة توفير التدريب للمرأة العاملة، حتى تتمكن من أداء واجباتها بشكل أكثر فعالية وكفاءة مع ضغوط أقل ومزيد من السعادة.

الاطار النظري

ويتكون من المباحث التالية:

١- **النظرية الاجتماعية المفسرة للتغيُّر الاجتماعي.**

يُرمز للتغير الاجتماعي في علم الاجتماع بأنه تغير الآليات والأساليب المتبعة داخل الهيكل الاجتماعي، ويشمل تغييرات في الرموز الثقافية، أو القواعد السلوكية، أو المنظمات الاجتماعية، أو أنظمة القيم، حيث تطورت أفكار التغير الاجتماعي من أواخر القرن التاسع عشر عندما بات التطور هو النموذج الشائع لفهم التغيير البيولوجي، وقد استمر التطور على هذا المبدأ وتأسس

عليه، بالرغم من وجود نماذج أخرى دعمت المفاهيم الحديثة للتغييرات الاجتماعية (الصلاحين،٢٠٢٢م). ويمكن توضيح هذه النظرية كالتالي:

أولًا: التغير في اتجاه النظرية البنائية الوظيفية:

إن فكرة البناء الاجتماعي ليست فكرة حديثة العهد، بل إنها تمتد إلى كتابات "مونتسكيو"، فقد ظهرت فكرة النسق الاجتماعي على أساس أن مظاهر الحياة الاجتماعية تلف فيما بينها وحدة متماسكة متسقة، وذلك عندما تحدث مونتسكيو عن القانون وعلاقته بالتركيب السياسي والاقتصادي والدين والمناخ وحجم السكان والعادات والتقاليد وغيرها؛ مما يشكل في جوهره فكرة البناء الاجتماعي، ثم ظهرت البنائية والوظيفية بصورة واضحة بشكل علمي في كتابات هربرت سبنسر في مجال تشبيه المجتمع بالكائن العضوي، فكان سبنسر يؤكد دائمًا وجود التساند الوظيفي والاعتماد المتبادل بين نظم المجتمع في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي. والغاية التي كان يهدف إليها هي إيجاد حالة من التوازن تساعد المجتمع على الاستمرار في الوجود، وكان سبنسر أيضًا يتصور المجتمع على أنه جزء من النظام الطبيعي للكون، وأنه يدخل في تركيبه، ولذا يمكن تصوره كبناء له كيان متماسك. ثم بلغت الفكرة الوظيفية ذروتها في تفكير إميل دوركايم وبخاصة في مواجهة موضوع الحقائق الاجتماعية التي تمتاز بعموميتها، وقدرتها على الانتقال من جيل لآخر، وقدرتها على فرض نفسها على المجتمع (إسماعيل، ١٩٨٢، ٢٢٨).

إذًا، فقد ظهرت النظرية البنائية الوظيفية في نهاية القرن ١٩، وكانت بمنزلة رد فعل على الانتقادات التي وجهت لكل من النظرية البنائية والنظرية الوظيفية هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتكملة الأعمال التي بدأت بها كل من النظريتين: البنائية والوظيفية. ومن أهم رواد هذه النظرية: راد كليف براون، وروبرت ميرتو، وهربرت سبنسر، وتالكوت بارسونز؛ ومن المبادئ العامة المتفق عليها من قبل رواد هذه النظرية: أن يتكون المجتمع أو المؤسسة أو الجماعة من أجزاء مختلفة مهما كان غرضها وحجمها، وعلى الرغم من اختلافها إلا أنها مترابطة ومتساندة مع الأخرى، وأن المجتمع أو المؤسسة أو الجماعة يمكن تحليله تحليلًا بنيويًا ووظيفيًا إلى أجزاء أولية، وأن الوظائف التي يؤديها المجتمع أو المؤسسة أو الجماعة تشبع حاجات المنتمين إليه أو حاجات الأفراد الآخرين، وأن هذه الحاجات قد تكون حاجات روحية أو مادية، نفسية أو اجتماعية، وقد تكون وظائف كامنة أو وظائف ظاهرة (عتوم، ٢٠١٩، ١٩).

ثانيًا: التغير في الاتجاه الجدلي الصراعي:

تعتبر النظرية الصراعية من النظريات الاجتماعية التي احتلت مكانة في البحوث العلمية، حيث تؤكد هذه النظرية على "ضرورة النظر إلى المجتمع على أنه مركب من جماعة، ويعرف بتعارض المصالح وكفاح القوى المتنافسة، إما للحفاظ على القوة أو التمسك بها، ومن هذا الكفاح يأتي التغير، الذي يكون فقط محتومًا بل ومستحقًا. ويكون المجتمع في ظل الصراع ديناميًّا، ويؤدي كفاح القوى إلى إعادة توزيع هذه القوى التي تعد بمنزلة أفضل انعكاس لمصالح أعضاء المجتمع، ولكن يظل هذا الكفاح مستمرًا ومع كل القوة يتغير المجتمع" (السيد ،٢٠٠٠م،٩١).

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية هي أن: تحقيق الضبط والتنظيم الاجتماعيين داخل أي بناء تنظيمي لا يكون بالضرورة باستعمال العنف الثوري، وصحيح أن تضارب المصالح وتناقضها بين المجموعتين يؤدي إلى حدوث صراع؛ لأن هذا الصراع هو عملية اجتماعية مستمرة في كل زمان وفي كل مكان، ولكن المشكل هو أن داهرندورف لم يبين السبب الكامن وراء الصراع أو بالأحرى الصراع من أجل مصالح المنظمة ككل أو من أجل مصلحة جماعة معينة سواء الجماعة المالكة أو غير المالكة.

إذًا، فإن ما يميز هذه النظريات هو أنها اعتمدت في تفسيرها لظاهرة التغير الاجتماعي على تقصي الواقع الاجتماعي لمجتمع ما هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن هذه النظريات كانت تحمل في طياتها أهدافًا معينة تسعى لتحقيقها، ومن هذه الأهداف نجد مثلًا أن النظرية الصراعية عند كارل ماركس تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية، في حين نجد النظرية الصراعية عند داهرندورف تسعى لتحقيق الضبط، أما النظرية البنائية الوظيفية فتسعى لتحقيق التوازن والتكيف الاجتماعيين داخل المجتمع.

ثالثًا: التغير في الاتجاه التفاعلي الرمزي:

تعد النظرية التفاعلية الرمزية من أسبق تقاليد التحليل السوسيولوجي قصير الأجل، وقد عرفها هربرت بلومر بأنها: خاصية ممتازة واستثنائية للتفاعل الذي يكون بين أفراد المجتمع، وما يجعل هذا التفاعل فريدًا هو أن أفراد المجتمع يفسرون ويؤولون أفعالهم بعضهم بعضًا بدلًا من الاستجابة المجردة لها، وأن استجابتهم لا تصنع مباشرة، وبدلًا من ذلك تستند إلى المعنى الذي يلصقونه بأفعالهم.

وكان النصيب الأكبر للاتجاه التفاعلي الرمزي، حيث يرجع أصحاب هذه النظرية جذورها إلى أفكار عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، الذي أكد على أن فهم العالم الاجتماعي يكون من خلال فهم اتجاهات الأفراد الذين نتفاعل معهم، وأن فهم الظواهر الاجتماعية يكون من خلال

تحليل الفعل الاجتماعي في المجتمع، ثم تولي تطويرها الكثير من علماء النفس الاجتماعي من أمثال: جورج هربت ميد. ويشير مصطلح الرمز إلى: الشيء الذي يشير إلى شيء آخر ويعبر عنه بالمعنى، كالعلاقات والإشارات والقوانين المشتركة، واللغة المكتوبة. أما التفاعل الرمزي فيشير إلى: ذلك التفاعل الذي يأخذ مكانه من الناس من خلال الرموز، ومعظم هذا التفاعل يحدث على أساس الاتصال القائم وجها لوجه لكنه يمكن حدوثه بأشكال أخرى كالاتصال الرمزي الذي يحدث بينك وبين المؤلف عندما تقرأ جملة له، ويحدث أيضًا عندما تطيع أو تخالف الإشارة الضوئية وإشارة عدم التجاوز. والتفاعل الرمزي هو الحد الفاصل بين الإنسان والحيوان، فالإنسان وحده القادر على التعامل بالرمز ويتفاعل بواسطته، ومقدرة الإنسان في إنتاج الرمز واستعماله لم تأتِ بين يوم وليلة، وإنما جاءت حصيلة تطور مستمر مئات السنين (العتوم، ٢٠٢٠م،٩٠).

رابعًا: التغير في نظريات الثقافة:

تختلف المجتمعات البشرية من حيث الثقافة التي تسودها، أي بمعنى ما دامت الثقافة من صنع الإنسان، فمن الطبيعي أنها تختلف من مجتمع إلى آخر، لأن من الواضح أن ما يفعله الناس وما يعتقدونه وما يعطونه قيمة وغير ذلك، يختلف من مجتمع إلى آخر، وأن ما يعتقده فرد معين، وما يفعله وأسلوب الاستجابة المختلفة للمتغيرات في بيئة ما يتوقف على الثقافة التي يشب في ظلها هذا الفرد وينشأ. إذ تؤدي الثقافة دورًا مهمًا في حياة الفرد والجماعة، وبالتالي لا يمكن وضع تفسيرات وإجراء المناظرات عن سلوك الفرد أو الجماعة، أو حتى مجتمعًا كاملًا دون الرجوع إلى الثقافة السائدة في المجتمع (استيتية، ٢٠٠٤م،٩٢).

فالتغير الثقافي يشير إلى التغيرات التي تحدث في العناصر الثقافية المادية وغير المادية، وأن الثقافة تشير إلى نظام القيم والمواقف والمعايير والأعراف والممارسات والسلوكيات من مجموعة من الناس، فهذا يعني أن الثقافة هي بناء اجتماعي يساعد المجتمع على الاستمرار، وخلافًا لما يحدث في التغير الاجتماعي، فإن التغيير الأيديولوجي يحدث في التغير الثقافي. ويمكن أن يؤدي تأثير التكنولوجيا والأيديولوجيا والممارسات الجديدة وأساليب الحياة إلى تغيير ثقافي. إذًا، يتركز مفهوم الثقافة على ما نصنعه، وما نقوم به، وما نعتقد أنه يشكل العناصر الأساسية للثقافة، فتتحد هذه العناصر في مجاميع مثل: الرموز، والطقوس، والهياكل الاجتماعية. منذ القرن التاسع عشر، طور علماء الاجتماع أنماطًا مختلفة من التحليل لفهم الثقافة، حيث يدرس البعض التغيير بمرور الوقت، والبعض الآخر يفكر في وظائف الثقافة في نقطة زمنية معينة، في حين أنها أداة مفيدة للغاية لفهم الحياة الاجتماعية البشرية، إلا أن مفهوم الثقافة مليء بالمفارقة على الرغم من كونها

متينة ومتكاملة، إلا أن الثقافة تخضع للتغيير المستمر والتنقل والمنافسة والتنوع. (الغريب، ٢٠٠٩، ١٤٥).

٢- **التغير الاجتماعي.**

إن التغير ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع مظاهر الكون وشؤون الحياة المختلفة، وقديمًا قال الفيلسوف اليوناني (هيرتر قليطس) "إن التغير قانون الوجود، والاستقرار موت وعدم"، وظاهرة التغير أوضح ما تكون في مناحي الحياة الاجتماعية، وهذا ما أدى ببعض المنكرين إلى القول بأنه ليست هناك مجتمعات، ولكن الوجود تفاعلات وعمليات اجتماعية في تغير دائم وتفاعل مستمر، ومع التغير الاجتماعي والثقافي الذي أفرز عدة تحولات التي مست جميع بنيان المجتمع.

يعد التغير من الظواهر الاجتماعية التي نالت اهتمام العديد من الباحثين والباحثات من مختلف التخصصات الاجتماعية منها: الفلسفية، والأنثروبولوجية وحتى النفسية، حيث كانت نتيجة هذه الدراسات هي الإشارة إلى حقيقة واقعية، وهي أن المجتمعات القديمة أو الحديثة، المتطورة أو المتخلفة، العربية أو الغربية ليست مجتمعات ثابتة، بل هي مجتمعات ديناميكية متغيرة باستمرار، وأن الاختلاف بين هذه المجتمعات يرجع إلى مدى تغير وسرعة العوامل المؤدية له. قد ذكر لندبرج أن "التغير ظاهرة اجتماعية تحدث في كل مكان وزمان"، ويقول صموئيل كيوبنج: "التغير في حد ذاته ظاهرة طبيعية تخضع لها ظواهر الكون وشؤون الحياة بالإجمال، وهو من أكثر مظاهر الحياة الاجتماعية وضوحًا، فالتغير يشمل البيئتين: الخارجية والداخلية على السواء". من هنا يتضح أن التغير هو سنة الحياة، فالمجتمع الإنساني بطبيعته وخصوصيته هو مجتمع متغير لا يبقى على وضع ثابت.

يُعرّف علماء علم الاجتماع التغير الاجتماعي بأنه تغيرات في التفاعلات والعلاقات البشرية التي تبدل المؤسسات الثقافية والاجتماعية، وتتحقق هذه التغيرات مع مرور الوقت، وتنتج عنها عواقب وخيمة طويلة الأجل على المجتمع، ومن الأمثلة التي انتشرت لمثل هذه التغييرات؛ الحركات الاجتماعية في الحقوق المدنية، وحقوق المرأة، وغيرها الكثير، وقد غيرت حركات التغير الاجتماعي العلاقات، والمؤسسات، والأعراف الثقافية.

المبحث الرابع: نقطة الصِّفْر.

إن افتراض نقطة صفر للمقارنة بين فترة سابقة على التغير وفترة التغير في مجتمع معين تقتضي اتباع طرق منهجية مختلفة في الحالتين، ففي دراسة المجتمع في حالة الاستقرار "أي فيما قبل التغير" يستخدم الباحث المدونات والوثائق التاريخية ويعتمد على جوانب من الفلوكلور كالأدب

الشعبي من قصص وأساطير، وأمثال جارية كما يعتمد على ذاكرة المسنين، وفي هذه الحالة تتجه الدراسة نحو ثقافة المجتمع منهجًا وموضوعًا استنادًا إلى أن الثقافة يمكن أن تعيش من خلال المصادر أجيالًا بعد الأجيال التي أنشأتها وصاغتها، أما في دراسة المجتمع في فترة التغير، فيعتمد الباحث على الملاحظة، والوقائع الإحصائية (السيف،١٩٩١م،٣٤).

إن درجة الصِّفْر هي منطلق القياسات ونقطة المركز الوهمي الذي تتقاطع فيه محاور قياس الأبعاد، ولكنها أيضا نقطة تمتص كل الأبعاد فتجمدها وتخفيها، إنها ليست عدمًا ولا مجموعة فارغة بل هي الوجود الكامن والصامت في توازنه المطلق. فدرجة الصِّفْر في الوجود الطبيعي والبشري معًا تعبر عن نقطة التوازن المثلى، وهي بهذه المواصفات تبدو مطلبًا إنسانيًّا متجددًا. ولكن هل يجدي البحث عن نقطة الصِّفْر في الحياة الاجتماعية دون الانتباه لنقطة صفر بوجود الفرد البشري نفسه. فالفرد بنقاء الفطرة المعبرة عن أصلها العقلي الأخلاقي المطلق، فطرة تنعكس في سلوكه العملي حالة مثلى من سمو الأخلاق(الزكريتي،٢٠٢٠م).

الإجراءات المنهجية للبحث.

الحدود الموضوعية للبحث:

تحديد الضوابط المنهجية عند استخدام نقطة الصِّفْر في المنهج المقارن بين فترتين عاشهما المجتمع في البحوث الكمي والنوعي، باستخدام نقطة الصِّفْر التي تفصل بين فترتين متعارضتين وغير متماثلتين، بين مرحلة سابقة على التغير ومرحلة التغير بمعنى المرحلة الزمنية التي عاشها المجتمع قبل نقطة الصِّفْر، أي قبل بداية عملية التغير الاجتماعي وتسمى بالفترة (المستقرة)، والمرحلة الزمنية التي عاشها المجتمع بعد نقطة الصِّفْر أثناء مرحلة التغيير الاجتماعي، وتسمى بالفترة (المتغيرة)، واتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي، نظرًا لمناسبة طبيعتها وأهدافها مع هذا المنهج في تحليل وتفسير أكثر لقياس التغير الاجتماعي باستخدام الصِّفْر، والوقوف على دلالاتها الاجتماعية في البحوث الكمية والبحوث الكيفية.

منهج البحث الاستنباطي:

يتبع المنهج الاستنباطي طريقة بحث ممنهجة، حيث يسير فيه الباحث من مقدمات ومبادئ إلى قضايا ونتائج، ويمضي البحث من المقدمات إلى النتائج على أساس ذهني ومنطقين دون اللجوء إلى التجربة فهو يبدأ من الكليات إلى الجزئيات، ويمكن تحديد مفهوم المنهج

الاستنباطي بأنه الطريقة المنهجية الاستدلالية التنازلية التي تعتمد على قاعدة تحليل "كل –جزء" من أجل الوصول إلى معرفة يقينية بشأن الظاهرة محل الدراسة (جندلي، ٢٠٠٥م،١٣٤).

يتخذ الباحثون الذين يتبعون المنهج الاستنباطي نفس خطوات البحث الاستقرائي (من النظرية إلى التعميم) ولكن يعكسون الترتيب (من التعميم إلى النظرية)، حيث يبدأون بنظرية اجتماعية يجدونها مقنعة ثم يختبرون آثارها بالبيانات؛ أي أنها تنتقل من مستوى أكثر عمومية إلى مستوى أكثر تحديدًا. فالمنهج الاستنباطي في البحث هو النهج الذي يربطه الناس عادةً بالتحقيق العلمي، حين يدرس الباحث ما فعله الآخرون، ويقرأ النظريات الموجودة حول أي ظاهرة يدرسها، ثم يختبر الفرضيات التي تظهر من تلك النظريات والتعميمات (تيسير، ٢٠٢١م).

وقد تميز المنهج الذي سوف تتبعه هذه الدراسة بأنه نقدي بنائي في الوقت نفسه، فهو نقدي باعتباره يعرض الكثير من سلبيات ونقائض المناهج الوصفية السائدة في ساحة البحوث التطبيقية، ومن جهة ثانية هو منهج بنائي؛ لأنه لا يقف عند نقد التصورات الشائعة والسائدة والمتعارف عليها في مناهج البحث الوصفية، وهي العملية التي شاعت عند الكثير من الدارسين العرب في مجال النقد السوسيولوجي، بل يتجاوز كل ذلك إلى المرحلة الأهم، وهي تقديم وتحديد معالم وضوابط منهجية وعلمية تكون قادرة على تخليص مناهج البحث من التصور والثغرات (أمزيان، ١٩٨٧، ١٧).

أداة البحث:

يتطلب المنهج الاستنباطي أداة بحث تُحقِّق أهداف البحث، والإجابة عن التساؤلات إجابة كافية وشافية، ويبدو أن تصميم دليل اختبار جودة البحث التقييمي سيكون أداة مناسبة لتوفير معلومات تفيد في النقد والبناء الذي يتطلبه المنهج الاستنباطي؛ وسيحتوي الدليل لاختبار جودة البحث على العناصر الآتية:

١. الضوابط المنهجية في تحديد نقطة الصِّفْر وأساس المقارنة.
٢. تحديد المعايير التي ستقارن بين الفترتين (قبل نقطة الصِّفْر وبعدها).
٣. تعيين البيانات القابلة للمقارنة.
٤. قضايا الاختلاف في الثقافة وفي التفسير.
٥. تعميم نتائج البحث على مجتمع أكبر أو على ظروف مختلفة.
٦. توظيف النظرية.
٧. الضبط المنهجي للأدوات الكمية والكيفية المستخدمة في المقارنة.

٨. الأساليب والاختبارات الإحصائية التي تمنح ثقة بنتائج المقارنة (بوب ماتيوز، ليز روس، ٢٠١٦،٢٩)

نتائج الدراسة وتوصياتها

أولًا: نتائج الدراسة.

النتيجة الأولى: الشروط العلمية المطلوبة عند عمل الدراسات المقارنة باستخدام نقطة الصِّفْر؛ وهي:

١. الضبط المنهجي عند مقارنة العوامل المؤثرة بالظاهرة، **ويعني:** التعمق في تفسير العوامل القائمة في البيئة الاجتماعية، بالنظر إلى تاريخ الظاهرة وأبعادها، وفهم الواقع ببناءاته الفرعية الداخلية، والكشف عن الأسباب الكامنة وراء أنماط الأبنية. **وهو يفيد:** في فهم الواقع الاجتماعي للظاهرة، ويتحقق ذلك بالتفسير الاجتماعي والتاريخي للظاهرة الاجتماعية، بما يسهم في تفكيك الظواهر وتركيبها في آن واحد، ومن ثم القدرة على تفسيرها، وكشف العوامل القابعة خلف أنماط تشكلها وسلوكاتها.

٢. الضبط المنهجي للتوسع في نطاق المقارنة، **ويعني:** الوصف التتبعي للظاهرة؛ لما ينطوي عليه ذلك الوصف من ثراء في المعطيات التاريخية المقارنة التي يمكن استخلاصها من المجتمعات قديمها ووسيطها وحديثها، وذلك أيضًا يكون من خلال الأبعاد الزمانية والمكانية. **وهو يفيد: في** رؤية عملية التراكم التي تكونت بمقتضاها عناصر الحقائق الاجتماعية للظاهرة التي تجرى دراستها، وتمكِّن من متابعة التطور الكامل لهذه الظاهرة في إطار كل الأنواع الاجتماعية.

٣. الضبط المنهجي للتغير في المركز والمكانة، **ويعني:** تغير وضع الفرد في المجتمع نتيجة لما يطرأ على بناء المجتمع من جمود أو تحضر، والذي يكون نتاج الحراك داخل المجتمع أيًا كان نوعه. **وهو يفيد:** في فهم الطبقات الاجتماعية، والتعرف على فرص الحراك داخل المجتمع وأنواعه، والكشف العلمي عن سبب التغير الاجتماعي، وانتقال الأفراد في المركز والمكانة.

٤. الضبط المنهجي للخصائص الاجتماعية، **ويعني:** البحث عن القواعد العامة التي يمكن أن تسري على الظواهر المتشابهة في مواقع أخرى مختلفة. **وهو يفيد:** في التعمق لاكتشاف القوى الخافية والسمات التي تحدد إلى أبعد مدى العمليات الاجتماعية، بحيث لا تكون المقارنة عبارة عن إسقاط للقيم الذاتية على الآخر، ومجرد إعادة إنتاج للذات المركزية، وتشويه لصورة الآخر واختزالها.

٥. الضبط المنهجي لربط الظاهرة بالإطار الثقافي، **ويعني:** ربط السلوك الاجتماعي بالإطار الثقافي الذي يحيط به، وبالعناصر الثقافية التي تتخلل هذا السلوك وتشكله وتحدد مساره داخل البناء

الاجتماعي والثقافي. **وهو يفيد:** في استخدام المعطيات التاريخية المقارنة، حتى يمكن الوصول إلى التعميمات، حيث إن فصل الحقائق أو النظم الاجتماعية التي تجرى مقارنتها عن الكل الاجتماعي والثقافي الذي يحتويها، يفقدها معناها.

٦. الضبط المنهجي لمقارنة الظاهرة بالأبنية المتماثلة، **ويعني:** المقارنة بين ظواهر أو نظم تنتمي إلى نفس النمط الاجتماعي، مثل: المقارنة بين النظم الأسرية في مختلف المجتمعات والأزمنة، وعدم المقارنة بين النظام الديني والنظام الفني لتفاوت ابنيتهما الاجتماعية. **وهو يفيد:** في أن مقارنة نظامين اجتماعيين ودراسة بنائهما وما يقومان به من وظائف، مع مراعاة مبدأ التساند الوظيفي بينهما؛ تأخذ المقارنة إلى تحقيق مبدأ التكاملي المنهجي في البحث الاجتماعي.

٧. الضبط المنهجي عند تحديد مشاهدات المقارنة، **ويعني:** تصنيف الحقائق التي تجرى مقارنتها تصنيفًا دقيقًا في نسق تصنيفي له طبيعته المنظمة، وله أيضًا دلالته المنظمة. **وهو يفيد:** في صياغة مجموعات من الفروض، تيسر الوقوف على العلاقات الوظيفية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وبالتالي فهمها؛ لاستخراج معطيات قابله للمقارنة.

النتيجة الثانية: الضوابط المنهجية في البحث الكمي عند توظيف النظرية في علم الاجتماع وقياس التغير الاجتماعي في المنهج المقارن عند استخدام نقطة الصِّفْر؛ وهي:

أ- الضبط المنهجي عند استخدام الفروض، **ويعني:** أن الباحث عندما يستند إلى المنهج المقارن باستخدام نقطة الصِّفْر، فإنه يصيغ الفرضية صياغة صفرية -نفي- إذا كان لا توجد فروق بين المتغيرات التي يجري عليها المقارنة، وفي حال رفض الفرضية الصِّفْرية فإنه يستبدلها بالفرضية البديلة. **وهو يفيد:** في أن الفرضية البديلة إذا كانت غير متجهة في المنهجية المقارنة أي أنها فرضية محايدة؛ تكون فيها الفروق لصالح إحدى المجموعتين دون تحديد مجموعة معينة، بينما إذا كانت الفرضية البديلة فرضية متجهة أي أن المحلل يعتقد بأن الفروق إن وجدت؛ تكون لصالح فئة معينة، أي ينبغي أن تستند إلى نظريات اجتماعية أو دراسات سابقة.

ب- الضبط المنهجي عند استخدام العامل التحليلي الاستكشافي، **ويعني:** أن الباحث عندما يستند إلى المنهج المقارن باستخدام نقطة الصِّفْر، فإنه يسعى إلى استكشاف المتغيرات بحثًا عن بناء أكثر شمولًا يتمثل في العوامل، دون الاعتماد على نظريات أو أدلة أو فروض مسبقة حول عدد العوامل وطريقة تشبعها بالمتغيرات، ولذا يطلق على هذا النوع بأنه مستحدث للنظريات، وليس فاحصًا ومختبرًا للنظريات القائمة. **وهو يفيد:** في بناء النظرية الاجتماعية في بعض المجالات التي لم يتم استكشاف أبعادها عند طريق المنهج المقارن باستخدام نقطة الصِّفْر.

ت- الضبط المنهجي عند استخدام العامل التحليلي التوكيدي، **ويعني:** أن الباحث عندما يستند إلى المنهج المقارن باستخدام نقطة الصِّفْر، فإنه يسعى لفحص النظريات واختبارها وليس إنشاء نظريات جديدة، فهو يعتمد على استخراج العوامل، ومن ثم الكشف عن مدى تطابقها، مع ما ورد في نظريات قائمة أو معرفة رصينة مسبقة، لذا، فإنه من المعتاد أن يقوم المحلل بإجراء هذا التحليل، ولديه فروض مسبقة حول الظاهرة محل الدراسة. **وهو يفيد:** في تفسير النظرية الاجتماعية واختبار افتراضاتها؛ لمعرفة مدى ملاءمتها لتفسير مشكلة البحث عند طريق المنهج المقارن باستخدام نقطة الصِّفْر.

النتيجة الثالثة: الضوابط المنهجية في البحث الكيفي عند قياس التغير الاجتماعي في المنهج المقارن باستخدام نقطة الصِّفْر؛ وهي:

١) الضبط المنهجي عند استخدام تحليل المحتوى، **ويعني:** أن الدراسات النوعية المقارنة عندما تقيس التغير الاجتماعي باستخدام نقطة الصِّفْر ينبغي أن تستخدم تحليل المحتوى عند عمل المقارنة بين فترتين. **وهو يفيد:** في الفهم والتحليل الكيفي للبيانات التي تُجرى مقارنتها، ويتعدى إلى الوصف والتفسير، ويسهم في تحليل المحتوى في تحديد المفاهيم والأفكار الرئيسية من خلال مجموعة من الخطوات، حيث إن لديه القدرة على التحكم في التحليل النوعي للمحتوى بشكل منهجي، وصارم؛ حيث تُحلَّل المادة فيه؛ وفقًا لإجراءات محددة.

٢) الضبط المنهجي عند تصميم أداة البحث، **ويعني:** أن الدراسات النوعية المقارنة عندما تقيس التغير الاجتماعي باستخدام نقطة الصِّفْر ينبغي أن تستخدم بطاقة تحليل المحتوى. **وهو يفيد:** في أن بطاقة تحليل المحتوى تتطلب خطوات منهجية دقيقه ابتداءً باختيار محاورها وفئاتها، ومن ثم تصميمها، وقياس صدقها وثباتها، ومراعاة موضوع المقارنة وإبرازه في البطاقة، والاهتمام بتوظيف النظرية الاجتماعية، التي تفسر مشكلة البحث، وهذا يحقق الربط المنهجي بين الدراسة وأداتها.

٣) الضبط المنهجي عند القياس الإحصائي، **ويعني:** أن تحليل المحتوى في الدراسات النوعية المقارنة باستخدام نقطة الصِّفْر لا يمكن تطبيقه إلا من خلال الإحصاء الوصفي؛ وليكون تطبيقًا منهجيًا منضبطًا فإنه يتطلب دلالة تُعطي القيم الإحصائية معنى اجتماعيًّا. **وهو يفيد:** في أنه يتم من خلالها تقييم البيانات من حيث القلة والكثرة، والضعف والقوة، وما إلى ذلك حسب المجموع الكلي للتكرارات، وذلك يسهم في الوصول إلى نتائج نهائية مقنعة تحقق أهداف البحث وتجيب عن تساؤلاته.

ثانيًا: توصيات الدراسة:

توصلت الدراسة إلى تحديد الشروط العلمية المطلوبة عند إجراء المقارنة باستخدام نقطة الصِّفْر، فضلًا على تحديد الضوابط المنهجية في الدراسات المقارنة الكيفية والكمية؛ فالمنهج الاستنباطي يسعى للنقد البناء، وذلك بهدف تعريف الباحثين بالخطوات المنهجية الصحيحة عند إجراء الدراسات المقارنة، بما يحقق جودة الأبحاث، والتزامها بقواعد المنهج في علم الاجتماع، والتي تمنح ثقةً بنتائج المقارنة. ووفقًا لما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإنها توصي الباحثين عند عمل المقارنة باستخدام نقطة الصِّفْر بأهمية الالتزام بالضوابط المنهجية والاشتراطات العلمية المطلوبة عند عمل المقارنة في الدراسات الكيفية والدراسات الكمية، وهي موضحه كما في الآتي:

أولًا- مراكز البحوث المختلفة:

استنتجت الدراسة أن غالبية الكتابات في مناهج البحث نظرية وقليلة الجاذبية للدراسة، وهذا عامل رئيسي من عوامل تخلُّف البحث الاجتماعي في العالم العربي؛ فاستمرار تلك الكتابات النظرية كمفردات دعمت التسطيح والشكلية في تدريس مناهج البحث الاجتماعي وطرقه للطلاب المتخصِّصين في علم الاجتماع تحديدًا؛ لذلك توصي الدراسة المسؤولين في المراكز البحثية المختلفة بمعالجة التقصير الناجم عن إهمال تخصُّص البحث الاجتماعي وطرقه وعملياته، وذلك من خلال الدورات التطويرية، والمنافسات والمسابقات البحثية التي تشجع الباحثين على تطوير مهاراتهم في مجال البحث الاجتماعي.

ثانيًا- على مستوى الأقسام العلمية في الجامعات السعودية:

توصي الدراسة المسؤولين في الجامعات السعودية في جميع الأقسام العلمية وتحديدًا قسم علم الاجتماع بضرورة معالجة التخلُّف في البحوث الميدانية، والتي تعرَّضَت في بعض الأحيان للمسح والتشويه، حيث إن الكثير من رسائل الماجستير والدكتوراه استخدمت أدوات البحث الميداني دون تدقيق أو إتقان، وعجزت في أغلب الأهداف عن الربط بين النظرية والبحث الميداني، وذلك من خلال الاستفادة من الكفاءات المعروفة في مناهج البحث الاجتماعي في تطوير الخطط الدراسية، والمقررات المطروحة واقتراح آلية تطبيقية لتدريس مقرر المناهج، بما يسهم في ضمان إنجاز البحث الميداني بمستوى عالٍ من الجودة، ومن مرحلة التفكير في وصف البحث إلى الإعداد، وذلك لإجراء البحث وجَمْع البيانات ثم تحليل البيانات.

ثالثًا- على مستوى مقررات مناهج البحث في الجامعات السعودية:

ينبغي أن تُدّرس مقررات مناهج البحث في الجامعات السعودية بطريقة عملية تطبيقية، مع الاهتمام بالتعليم والتطبيق على الأدوات الكمية والأدوات الكيفية بنفس المستوى، وعدم تغليب جانب على آخر، كالاهتمام بأداة الاستبانة الكمية وإهمال أدوات المقابلة والملاحظة وغيرها من الأدوات الكيفية، وحتى يتحقق ذلك ينبغي أن يكون عضو هيئة التدريس الذي يُدّرس هذه المقررات يمتلك الخبرة الميدانية، والكفاءة في تعليمها.

رابعًا ــ على مستوى رؤساء الأقسام في الجامعات السعودية:

إن عدم وجود الخبرة لدى بعض رؤساء الأقسام في الجامعات السعودية قد ينعكس على الأعضاء والأساتذة والمقررات الدراسية، بل أيضًا على طريقة توزيع المقررات على الأعضاء، لذلك ينبغي أن يكون رؤساء الأقسام مؤهلين ومتمكنين، ولديهم الخبرة العملية في البحث الميداني، حيث إن ذلك يسهم في توزيع مقررات مناهج البحث على الأعضاء المؤهلين لتدريسها عمليًا.

خامسًا ــ على مستوى الأكاديمين في التخصصات المختلفة:

توصي الدراسة المتخصصين في الجامعات السعودية بضرورة إعداد الدارسين في كافة التخصصات، وتحديدًا علم الاجتماع في مناهج البحث وأدواته، ومن ثم تعريفهم بتقنيات البحث الاجتماعي، بما يساعدهم على الاستغناء عن المكاتب التجارية الربحية التي تستأجر باحثين ليسوا محكّمين ولا على مستوى رفيع في البحث الاجتماعي. كما توصي الدراسة المتخصصين بضرورة تقديم المقررات الدراسة التطبيقية بشكل عملي وليس نظريًا، مع الحرص على الاستفادة من تقنية الحاسب الآلي، خاصةً تلك التي تُنتجها حزم البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية، مثل: SPSS.

سادسًا ــ على مستوى الباحثين في تخصص علم الاجتماع:

استنتجت الدراسة القصور في المنهجية المتبعة في الدراسات المقارنة السابقة عند قياسها للتغير الاجتماعي باستخدام نقطة الصِفْر؛ لذا تُوصي الدراسة الباحثين المتخصصين في علم الاجتماع، وتحديدًا المهتمين بالدراسات المقارنة باستخدام نقطة الصِفْر بما هو آتٍ:

- **ينبغي للباحثين الاهتمام بالشروط المنهجية المطلوبة عند المقارنة باستخدام نقطة الصِفْر، ويمكن تفصيلها حسب الآتي:**

- دراسة تاريخ الظاهرة الاجتماعية والتعرف على العوامل التي تحكمها، والعمل على المقارنة بينها، من أجل زيادة القدرة على فهم الظواهر وتفسيرها.
- ضرورة توسيع نطاق المقارنة بين المجتمعات المتشابهة والعصور المتعددة، حتى تأتي القوانين في صورة شاملة ودقيقة ومعبرة عن ظروف الظاهرة أو الظواهر الاجتماعية محل الدراسة.

- التركيز على ظاهرة التغير في المركز والمكانة الاجتماعية لدى أفراد المجتمع؛ والذي يكون نتاج الحراك الذي ينشأ داخل المجتمع بفعل التحضر.
- السعي للكشف عن الخصائص الاجتماعية التي تتحكم في مسار الظاهرة أو الظواهر المتشابهة.
- عدم فصل الحقائق أو النظم الاجتماعية التي تجرى مقارنتها عن الكل الاجتماعي والثقافي الذي يحتويها، وإلا فقدت معناها، ذلك أن مقارنة نظامين اجتماعيين ودراسة بنائهما وما يقومان به من وظائف بعيدًا عن مبدأ التساند الوظيفي يأخذ المقارنة بعيدًا عن مبدأ التكاملي المنهجي في البحث الاجتماعي.
- المقارنة بين الظواهر الاجتماعية المتقاربة في البنية، وأنه ينبغي أن تقتصر الدراسات المقارنة على الشعوب ذات الحضارة المتماثلة.
- السعي لاكتشاف المتغيرات المستقلة التي تولد المتغيرات التابعة، من أجل التوصل إلى نظريات كبرى تفسر الظواهر المختلفة.

- ينبغي للباحثين في البحث الكمي الاهتمام بالضوابط المنهجية عند المقارنة باستخدام نقطة الصِّفْر، ويمكن تفصيلها حسب الآتي:

- الاهتمام بصياغة الفرضيات التي يمكن اختبارها إحصائيًا –كميًا– للتأكد من صدقها وصحتها، وكذلك معرفة الفرق بين الفرضيات التي يمكن استخدامها في الدراسة.
- التعرف على أهم النماذج النظرية التي يمكن أن تفيد الباحثين في تفسير الظاهرة الاجتماعية تفسيرًا واضحًا ومقنعًا.
- اختبار افتراضات النظرية الاجتماعية لكل فتره زمنية، من خلال أهم المقاييس الإحصائية التي تفسر مدى ملاءمة النظرية الاجتماعية لتفسير مشكلة البحث، ويتم ذلك من خلال مقياس العامل التحليلي التوكيدي.

- ينبغي للباحثين في البحث الكيفي الاهتمام بالضوابط المنهجية عند المقارنة باستخدام نقطة الصِّفْر، ويمكن تفصيلها حسب الآتي:

- عند عمل المقارنة في الدراسات النوعية بين فترتين ينبغي استخدام منهجية تحليل المحتوى، والالتزام بالضوابط المنهجية عند استخدامه، وذلك وفقًا لخطوات واضحة محددة.

- عند عمل المقارنة في الدراسات النوعية بين فترتين ينبغي استخدام أداة البحث الكيفية المناسبة لإجراء المقارنة، كأداة تحليل المحتوى، والالتزام بضوابطها المنهجية المطلوبة عند عمل المقارنة مستخدمةً بطاقة تحليل المحتوى في الدراسات الكيفية.
- عند عمل المقارنة في الدراسات النوعية بين فترتين باستخدام تحليل المحتوى ينبغي الاهتمام بصياغة الدلالة الاجتماعية، ومعرفة كيف ينبغي تصميمها إجرائيًا في الدراسات المقارنة، حيث إنها تعطي البحث المقارن قيمة اجتماعية موضوعية، تتدرج من مقياس يصممه الباحث الاجتماعي بناءً على الموضوع المدروس بحيادية تامة.

تم بحمد الله..

هذا وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى الة وصحبه أجمعين.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية:

- أمزيان، محمد (١٩٨٧م). منهج البحث الاجتماعي. الدار العالمية للكتاب الإسلامي.
- إسماعيل، زكي محمد (١٩٨٢م)، الأنثروبولوجيا والفكر الإنساني. جدة: شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع.
- إسماعيل، محمد عماد الدين (١٩٨٩م). المنهج العلمي وتفسير السلوك، دار القلم.
- إبراهيم، إسماعيل عبده محمد (٢٠١٨م). التحولات الاجتماعية ما بعد الربيع العربي وانعكاساتها على الشباب من منظور علم الاجتماع السياسي: دراسة حالة مصر خلال الفترة من ٢٠١١م –٢٠١٨م"، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية.
- استيتية، دلال ملحس (٢٠١٠م). التغيُّر الاجتماعي والثقافي. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- بدر، يحيى مرسي (٢٠٠٠م). أصول علم الإنسان: الأنثروبولوجيا. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
- بدوي، أحمد زكي. (١٩٩٣م). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان.
- بدوي، محمد طه (١٩٧٩م). المنهج في علم السياسة. الإسكندرية: منشورات كلية التجارة.

- بيبر، شارلين، وليفي، باتريشيا. (٢٠١١م). البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية (هناء الجوهري، محمد الجوهري، مُترجمون) القاهرة: المركز القومي للترجمة. (العمل الأصلي نُشر في ٢٠٠٦م).
- التركي، هدى إبراهيم (٢٠٢٢م). أثر التغيُّر الاجتماعي على العلاقة بين الآباء والبنات في الأسرة السعودية: دراسة تطبيقية على طالبات جامعة القصيم، رسالة دكتوراه. جامعة القصيم.
- جابر، جابر عبد الحميد (١٩٩٠م). مناهج البحث في التربية وعلم النفس. القاهرة: دار النهضة العربية.
- جندلي، عبدالناصر (٢٠٠٥). تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية. ديوان المطبوعات الجامعية.
- حجازي، فؤاد محمد (٢٠٠٨م). النظريات الاجتماعية. مكتبة وهبة للطباعة والنشر.
- الحمادي، أمل محمد؛ وحسين، محمود عبدالحميد؛ وحجازي، أحمد علي. (٢٠٢٠م). بعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية وعلاقتها بالعلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الليبية. مجلة القراءة والمعرفة.
- خواجة، عبدالعزيز (٢٠٠٥م). مبادئ التنشئة الاجتماعية. الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع.
- الدبيخي، بشرى محمد (٢٠٢٢م). الخلفية الثقافية والفكرية وأثرها في تغيير مكانة المرأة السعودية: دراسة تحليلية مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم.
- الدبيخي، بشرى محمد (٢٠١٨م). دَور المواقع الإلكترونية في تعزيز الأمن الفكري في المجتمع السعودي: دراسة مطبقة على بعض المواقع الإلكترونية، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم.
- السحيباني، فاطمة عبدالله (٢٠٢٢م). التغير الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية المطروحة في خطب الجمعة في المجتمع السعودي: دراسة تحليل محتوى لخطب الجمعة في جوامع محافظة البدائع. رسالة ماجستير. جامعة القصيم.
- أبو سليمان، عبدالوهاب إبراهيم (١٤٠٠هـ). كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات القرآنية والسنة النبوية والعقيدة الإسلامية. دار ومكتبة الهلال.

- السيف، محمد إبراهيم (٢٠١٩م). المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي المعاصر – الجزء الثاني: التنمية والتغير في الفترة الثقافية وفترة برامج التواصل الاجتماعي. دار الزوايا العلمية للنشر والتوزيع.
- السيف، محمد ابراهيم (٢٠١٨م). اختبار وتوظيف النظرية الاجتماعية في البحث الميداني. الدمام: مكتبة المتنبي.
- السيف، محمد إبراهيم (٢٠١٠م). المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي. دار الخريجي للنشر والتوزيع. الطبعة الثالثة.
- السيف، محمد إبراهيم (١٩٩٠م). التغيُّر الاجتماعي والعلاقات القرابيَّة. الرياض: الحرس الوطني.
- السيف، محمد إبراهيم (١٩٩١م). دراسة في البناء الاجتماعي. دار ثقيف للنشر والتأليف.
- الصالح، مصلح (٢٠٠٠م). النظرية الاجتماعية: أصولها التاريخية ـ بناؤها ـ وظائفها خصائصها وملامحها. الرياض: دار الفيصل الثقافية.
- مصلح، الصالح (٢٠٠٢م). التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- الصقري، هديل سعود. (٢٠٢٢م). أثر التمكين الاجتماعي للمرأة في تغيُّر المعايير الاجتماعية في الأسرة السعودية: دراسة تطبيقية على طالبات الدراسات العليا في جامعة القصيم. رسالة دكتوراه. جامعة القصيم.
- الصياد، إيمان محمد (٢٠١٦م). تغير ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري: دراسة مقارنة بين الأسرة الحضرية والريفية بالتطبيق على محافظة الدقهلية. جامعة كفر الشيخ. حوليات أداب عين شمس. العدد (٤٤).
- طعيمة، رشدي (٢٠٠٤م). تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية. مصر: القاهرة، دار الفكر العربي.
- عبدالباقي، زيدان (١٩٧٢م). التفكير الاجتماعي: نشأته وتطوره. القاهرة: مطبعة دار نشر الثقافة.
- عبدالباقي، زيدان (١٩٨٠م). قواعد البحث الاجتماعي. القاهرة: مطبعة السعادة.

- عبدالرحمن، سلوى محمد (٢٠١٧م). الموروثات الثقافية والتغير في نظام الزواج: دراسة ميدانية مقارنة بين المجتمعين: المصري والسعودي. جامعة عين شمس. مجلة حوليات أداب عين شمس. العدد (٤٥).
- عبدالرحمن، عبدالله محمد (٢٠٠٥م). النظرية في علم الاجتماع، الدمام: مكتبة المتنبي.
- عبيدات، ذوقان؛ وعدس، عبدالرحمن؛ وعبدالحق، كايد. (د.ت). البحث العلمي: مفهومه، وأدواته، وأساليبه. عمان: دار الفكر.
- العتيبي، هدى بدر. (٢٠١٤م). التغيُّر الثقافي في الأسرة السعودية واختيار المرأة للوظيفة: دراسة ميدانية على الخريجات في جامعة القصيم. رسالة ماجستير. جامعة القصيم.
- العتيبي، بدرية محمد (٢٠١٤م). المجتمع السعودي بين التغير والتغيير (دراسة سوسيولوجية). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- عثمان، إبراهيم؛ والنوري، قيس (٢٠٠٩م). التغير الاجتماعي. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- عرابي، عبدالقادر؛ والعمري، عبيد (٢٠٠١م). التحديث والتغيُّر الثقافي والقيمي في المجتمع العربي السعودي: دراسة علمية محكّمة، جامعة الملك سعود، العدد (٨٦).
- العساف، صالح محمد (١٩٨٩م). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، الرياض: مكتبة العبيكان.
- العطار، إبراهيم حيدر (٢٠١١م). الإحصاء الوصفي، جامعة تعز، قسم أصول التربية، اليمن.
- عمر، معن خليل (١٩٩١م). نقد الفكر الاجتماعي المعاصر. بيروت: دار الآفاق الجديدة. الطبعة الثانية.
- أبو عمشة، خالد حسين (٢٠١٥م). تحليل المحتوى: مفهومه، أهميته، فوائده، خصائصه، أهدافه، أنواعه، شروطه. مكتبة الألوكة.
- علبي، عاطف (٢٠٠٦م). المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- عثمان، إبراهيم عيسى (٢٠١٠م). مقدمة في علم الاجتماع. دار الشروق.
- أبو عليان، بسام محمد (٢٠٢١م). التغير الاجتماعي، خان يونس، مكتبة الطالب الجامعي.

- عويل، عبدالله (٢٠١٩م). الحداثة ومنظومة القيم الاجتماعية: دراسة مقارنة في تغيرات القيم الشرقية. جامعة عدن. التواصل.
- ابن عون، الزبير؛ در، محمد؛ بداوي، عبدالقادر (٢٠٢٠م). آليات الضبط الاجتماعي في مجتمع مدينة الأغواط بين الماضي والحاضر. مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، جامعة زيان عاشور بالجلفة. العدد (٢).
- غرس، سوهيلة (٢٠١٩م). التغير الاجتماعي: التعريف، الخصائص والنظريات. مجلة العلوم الاجتماعية. العدد (١). المجلد (٥). جامعة عبدالحميد بن باديس، مستغانم.
- الغريب، عبدالعزيز علي (٢٠١٠م). التغيّر الاجتماعي والثقافي مع نماذج تطبيقية من المجتمع السعودي. الرياض: مؤسسة اليمامة.
- الغريب، عبدالعزيز علي (٢٠٠٩م). نظريات علم الاجتماع: "تصنيفاتها- اتجاهاتها- وبعض نماذجها التطبيقية".
- غيث، محمد عاطف (٢٠٠٦م). قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة.
- فرغلي، آمال فرغلي (٢٠٢٢م). الثبات والتغير في الزواج لدى الأمازيغ: دراسة ميدانية في الأنثروبولوجيا الثقافية. جامعة القاهرة. مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية.
- القاضي، ندية عبدالنبي (٢٠١١م). اتجاهات الإعلاميين نحو دور الشبكات الاجتماعية في التغيير المجتمعي. القاهرة. مجلة البحوث الإعلامية. العدد (٣٦).
- القدسي، عبدالقوي (٢٠١٨م). القياس: مجالاته – أهميته – العوامل المؤثرة فيه.
- القزلان، بشائر إبراهيم (٢٠١٣م). التغيّر الثقافي والتنشئة الأسرية الزواجية للبنات في المجتمع السعودي. رسالة ماجستير. جامعة القصيم.
- كريب، أيان (١٩٩٩م). النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. (ترجمة: محمد حسين غلوم). الكويت: عالم المعرفة.
- لومبار، جاك (١٩٩٧م). مدخل إلى الأثنولوجيا. (ترجمة: حسن عبدالكريم قبيسي). المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء.
- ماتيوز، بوب، وروس، ليز (٢٠١٦). الدليل العلمي لمناهج البحث في العلوم الاجتماعية) ترجمة: محمد الجوهري). القاهرة: المركز القومي للترجمة. (العمل الأصلي نُشر في ٢٠١٠).

- المياحي، خيرات مهدي (٢٠١٩م). صراع الأجيال وأثره في تماسك العائلة العراقية المعاصرة. جامعة القادسية. مجلة القادسية للعلوم الإنسانية. المجلد (٢٢). العدد (٢).
- المدخلي، محمد عمر (د.ت). منهج تحليل المحتوى: تطبيقات على مناهج البحث، جدة: جامعة الملك عبدالعزيز.
- معتوق، فردريك (١٩٨٥م). منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب وفي الغرب. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- المغيربي، محمد زاهي (١٩٩٤م). قراءات في السياسة المقارنة. قضايا منهاجية، ومداخل نظرية. بنغازي: منشورات جامعة قار يونس.
- ميخائيل، إنجي طلعت (٢٠٢٢م). دراسة مقارنة لدى الجامعات في كل من جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية وإمكان الإفادة منها في الجامعات المصرية. جامعة سوهاج. المجلة التربوية.
- بن مشري، عبدالحليم (٢٠١٨م). توظيف المنهج المقارن في الدراسات القانونية. مطبوعات المخبر. الجزائر.
- مروة، حمزة (٢٠٢١م). توظيف المنهج المقارن في الدراسات الإعلامية: قراءة في الأدبيات المتخصصة. المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والراي العام. الجزائر. العدد (٢).
- محمد، محمد علي (٢٠١٤م). تاريخ علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. الطبعة الثانية.
- مصطفى، مريم أحمد (٢٠٠٢م). التغير ودراسة المستقبل. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع.
- وصفي، عاطف (١٩٧٧م). الأنثروبولوجيا الاجتماعية. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Statistiques descriptives (2019) Kurtosis. https://2u.pw/ACNU20O.

Dundas BI Support (d.n) Percent **of Total.** https://2u.pw/S8Hbk5P**.**

TECHNICAL BULLETIN Understanding Aspect Ratios (2001). Geometric Mean. https://2u.pw/cZ3f2Nr.

Cuemath (d.n) Grouped Median. https://2u.pw/jUWsmZ7.

Normal distribution. (2001) https://2u.pw/QvMW3bT.

Kohlbacher, F. (2006). The Use of Qualitative Content Analysis in Case Study Research. Forum: Qualitative Social Research, 7(1), Art. 21

Bowen, G. (2009). Document Analysis as a Qualitative Research Method. Qualitative Research Journal, 9(2), 27-40

Gavora, p. (2015). The State-of-the-Art Neveléstudomány,1, p6-18. of conte Analysis.

Henry Paul et Serge moscovici (Problèmes de l'Analyse de contenu) Langage, N° 11, 1998, P 36.

Sarantakos, S. (1993). Social Research: palgrave Macmillan.

Zhang, Y., & Wildemuth, B. (2016). Qualitative analysis of content. In Barbara Wildemuth (Ed.), Applications of social research methods to questions in information and library science. Libraries Unlimited, Westport, Conn.

Ibrahim, A. (2012). Analysis: A Critical Review of its Process and Evaluation. West East Journal of Social Sciences, 1(1), 39-47.

Wesley, J. (2009). Building Bridges in Content Analysis: Qualitative and Quantitative Traditions. The Annual Meeting of the Canadian Political Science Association Carleton University Ottawa, Ontario.

Elo, S. and Kyngas, H. (2008). The Qualitative Content analysis Process. Journal of Advanced Nursing. 62 (1),) 107-115.

Schreier, M. (2014). Qualitative Content Analysis. In Uwe Flick. The SAGE Handbook of Qualitative Data Analysis. SAGE Publications Ltd. DOl: http://dx.doi.org/10.4135/9781446282243.

René Clozier, Histoire de la géographie, V édition, coll. Que sais-je? P.U.F., Paris. (2) 1972, p 90

Peter Calvert, An Introduction to Comparative Politics, (New yor Harvester wheatcheaf, 1993), P. 9

Martei Dogan and Dominique Pelassy, Sociologie Politique Comparative, problemes et perspectives, (paris: economica, 1982), pp. 27-29.

Dogan Mattaiet et Pelassy, Dominique Sociologie Politique Comparative, (Paris: Economica, 1982). PP- 30 – 33

Universalis. Social mobility. (d.n): https://2u.pw/XnM1SsU

Research. Social mobility. (d.n): https://2u.pw/RVcIBKR

Notice RAMEAU. Social mobility. (d.n): https://2u.pw/MYWVfJ6

Durkheim, E. The Division of labor in society. English trans. London, 1949. PP. 291/297.

Rebaia Aftab, (2013) Interaction of pattern and the Generation Gap between Births and Parents, Master Thesis Presented to Karachi University Department of Sociology, Pakistan Supervised by Kothar Pervin and Nayla Osman.

Jenet Chang, (2013) The Importance of Family Factors and Generation Status University of Riverside, Trinty College, Cultural Diversity and Ethnic Minority Psychology, No. California, 3,19 Vol.

Wallace, R, and Wolf, A ,Contemporary Sociological Theory, 1995.

Bob Matthews, Liz Ross, Scientific Guide to Research Methods in the Social Sciences, 2016.

social change", britannica, Retrieved 12/6/2021. Edited.

What is Social Change and Why Should We Care?", snhu, Retrieved 12/6/2021. Edited.

What is Social Change?", humanrightscareers, Retrieved 12/6/2021. Edited.

Social Change", civilserviceindia, Retrieved 13/6/2021. Edited.

Essential Characteristics of “Social Change”", shareyouressays, Retrieved٨ 13/6/2021. Edited.

Sources of Social Change", slideshare, Retrieved 13/6/2021. Edited.

Top 6 Factors of Social Change – Explained!", yourarticlelibrary, Retrieved 15/6/2021. Edited.

Social Change: Meaning, Types and Characteristics", psychologydiscussion, Retrieved 13/6/2021. Edited.

Overcoming Barriers to Social Change", missionbox, Retrieved 13/6/2021. Edited.

Social Change/Social Problems", faculty, Retrieved 13/6/2021. Edited.

Resisting Social Change", cliffsnotes, Retrieved 13/6/2021. Edited.

What is Social Change?", humanrightscareers, Retrieved 13/6/2021. Edited.

Types of social movements", britannica, Retrieved 13/6/2021. Edited.

Abolition of the transatlantic slave trade", liverpoolmuseums, Retrieved 13/6/2021. Edited.

History of the environmental movement", britannica, Retrieved 13/6/2021. Edited

Qahwaji, Bashar. (2018). Theory of Change.

Alexis Trémoulinas.(2006). Sociologie des changements sociaux. La découverte. Paris.

Social Research Method Between Positivism And Normative - Mohamed Mohamed Amziane. (2018). noor-book.com/dw7mzt.

Alexis Trémoulinas. (2006). Sociologie des changements sociaux. La découverte. Paris.

Marie-Geneviève Mounier. La formation des travailleurs sociaux à la croisée des interventions sociales d'insertion et des politiques sociales. Paris. 1860.pdf Consulté le : 04.09.201 https://aifris.eu/03upload/uplolo/cv3449.

ثالثًا: المراجع الإلكترونية:

- تيسير، محمد (٢٠٢٣م). تحليل المحتوى في البحث العلمي. استرجع في تاريخ ١٥/١٢/١٤٤٤هـ من: https://2u.pw/bDSdvtF
- تيسير، محمد (٢٠٢١م). ما هو المنهج الاستنباطي؟ استرجع في تاريخ ١٥/١٢/١٤٤٤هـ من: https://cutt.us/huz4r

- الزكريتي، عبدالرحمان (٢٠٢٠م). مجتمع درجة الصِّفْر. استرجع في تاريخ ١٤٤٤/١٢/١٥هـ من منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية: https://2u.pw/ipGmfiX
- سلمان، محمد (٢٠١٦م). مرحلة جديدة من التطوير. استُرجع في تاريخ ١٦ / ٧ / ١٤٤٥ هـ من: https://cutt.us/AMQOV
- العتوم، هديل (٢٧ أغسطس ٢٠٢٠م). نظرية التغير الاجتماعي عند بارسونز. تم الاسترجاع بتاريخ ١٤٤٤/١٢/٢٤هـ من: https://2u.pw/1vpSyAX
- علي، علي يحيى (٢٠٢١م). الدليل الكامل لمعرفة نقطة لا صفر وسبب أهميتها. استُرجع في تاريخ ١٦ / ٧ / ١٤٤٥ هـ من: https://cutt.us/NiW1W
- عيسى، هدى دار (٢٠٢١م). علم الدلالة في اللغة العربية. تم الاسترجاع بتاريخ ١٤٤٤/١٢/٢٧هـ من: https://2u.pw/R1hBCGr
- فاضل (٢٠٢٢م). الإحصاء الوصفي. تم الاسترجاع بتاريخ ١٤٤٤/١٢/٢٤هـ من: https://2u.pw/XqVlp8U
- المنهج الاستنباطي وخطواته (٢٠٢٢م). تعريف المنهج الاستنباطي. استرجع في تاريخ ١٤٤٤/١٢/١٥هـ من: https://2u.pw/NtWLYCO
- موسوعة العلوم (د.ت). مقياس الانحناء/ الالتواء. تم الاسترجاع بتاريخ ١٤٤٤/١٢/٢٤هـ من: https://2u.pw/6QPQF9I
- نهج الأوائل (د.ت). دالة المجموع. تم الاسترجاع بتاريخ ١٤٤٤/١٢/٢٤هـ من: https://2u.pw/cAN6jR4